

وشكراً... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً . اسمحوالي
أقرأ الأسماء المسجلة عندي للحديث في
الجلسة القادمة مع حفظ الاقارب ، حمزة
منصور ، بسام حدادين ، حاتم الغزاوي ،
محمد داوديه . سمير حياشنة ، محمد
الزبن ، فوزي الطعينة ، راتب السعود ، عبد
الباقي جمو ، مفلح الرحيمي ، أحمد
القضاة ، طه الهبابية ، فواز الزعبي ، توفيق
كريشان ، ذيب عبدالله ، عبد الحافظ
الشخانة ، عبد المنعم أبو زنت ، عبد موسى
النهار ، هاشم الدباس ، سليمان سلامة
السعد ، بدر الرياضي ، توجان فيصل ، أحمد
الكوفحي ، خليل حدادين ، عبد العزيز جبر
، عبدالله أخو رشيدة ، ضيف الله المومني ،
علي الشطي ، محمد أبو عليم ، نادر
الظهير ، ابراهيم شحدة ، مصطفى
الشيكات .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشر

(اليوم الثاني) من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر الواقع مساء
يوم السبت ٢٤/شعبان/١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/٢/٥ ميلادية
(العدد ١٧) (الجلد ٣١)

- جدول الأعمال -

الصفحة

- (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .
 - (٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :-
أ- طلب اجازة مقدم من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .
ب- طلب اجازة مقدم من معالي السيد علي ابو الراغب .
ج- طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النور .
 - (٣) استكمال مناقشة موضوع الدواء والغذاء وبيان معالي وزير الصحة .
 - (٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم السبت الساعة الرابعة مساءً ١٩٩٤/٢/٦م

هكذا من الأصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٢/٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتنيب باجازه من الأعضاء السادة :
د. ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد علي ابو الراغب ، د. عبدالله النصور ، السيد سمير حباشنة ، السيد سمير قهوار .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام الخالدي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٤- معالي الدكتور جواد الحناي : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٦- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٨- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .

٩- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .

١٢- معالي السيد سامي قهوه : وزير المالية .

١٣- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .

١٤- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٥- معالي السيد خالد الفزاوي : وزير العمل .

١٦- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحم : وزير الصحة .

١٧- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .

١٨- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

١٩- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

٢٠- معالي السيد اديب الهلوسة : وزير النقل .

٢١- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

٢٢- معالي الدكتور أمين محمود : وزير الثقافة .

والغش والاحتيال .

اسارع للقول ، إنني لست واهماً من أن القضاء على الفساد والاحتيال ، يتم بالضربة القاضية ، بل بالنقاط (بلغة الرياضيين) ، ونحن امام محطة ، صراعية معها ، مطلوب منا ان نتوحد ونستجمع القوى لنسجل نقطة او اكثر للمصالح العام في هذه الجولة .

وأسارع الى القول ايضاً ... إنني لا أثق بمصادقية هذه الحكومة وجديتها ، بالتعامل مع إستحقاقات الهدف الذي ننشده ، لأن سياساتها الممارسة ، على الصعد المختلفة وآخرها ، قانون الموازنة العام للدولة ، أكدت من خلاله ان آخر ما تفكر به هذه الحكومة ، هو التخفيف عن كاهل الفقراء و الفئات الشعبية ، ومن أنها منحازة الى جانب الاغنياء وكبار التجار والرأسماليين .. كما أنني لا أعتقد بأن هذه الحكومة قادرة على اتخاذ اجراءات جديّة تصادم مع صندوق النقد الدولي ، صاحب السيادة والحارس الامين لمصالح الرأسمال الاجنبي ، أصل الداء .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

الحق .. الحق أقول لكم .. اذا لم نوجه سهامنا الى الهدف ونقول ماذا نريد من الحكومة أن تفعل بالضبط نخسر ويخسر معنا الشعب والوطن .

وقبل ذلك أنساءل بمرارة لمصلحة من يجري خلط الأوراق ؟

البعض منا أجهد نفسه وهو يبحث في الشكل ، ليصبح الشكل هو الموضوع ويتحول

٢٣- معالي الدكتور ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٤- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٥- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :

(١) الدكتور حسين ابو عرابي

(٢) السيد علي الحسيان

(٣) السيد محمد الرديني

(٤) السيد غسان التجداوي

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النياب قانوني واعلن افتتاح الجلسة وسوف نستأنف مناقشة موضوع الدواء والغذاء وبيان معالي وزير الصحة ، اول المتكلمين ولا أراه موجوداً الشيخ حمزه منصور ليس موجود اذاً المتحدث الآن السيد بسام حدادين فليفضل .

السيد بسام حدادين :

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

من دون مقدمات أقول : نحن امام فرصة ثمينة علينا ان نحسن استثمارها ، لنصل الى الهدف الذي ننشده جميعاً ، ألا وهو ، حماية الغذاء والدواء ، ومحاكمة الفساد

هكذا من الأصل

منطقة الاغوار خاصة ملوثاً بسبب المبيدات لهاها .

يقولون لنا اليوم .. ان تصريحات السيد وزير الصحة مبالغ فيها .. نقول لهم ان نهج الحكومة كله كان قائماً على إخفاء الحقائق ، لا بل ، إنكارها ، وهذا ما يجب ان ينتهي الى الابد .

حسناً فعل السيد وزير الصحة ، بهذه المكاشفة والصراحة وأردد من وراء السيد الوزير، نعم .. من يريد الاصلاح فلا بد ان يعترف في الحقيقة مهما كانت مرة ..

وحسناً فعل السيد الوزير ، لأنه خاض معركة العادلة بالاوراق المكشوفة وليس بين الجدران المغلقة ، لأن الرأي العام كله يراقبنا جميعاً نواباً وحكومةً ويتتظّر منا اجراءات عملية تعيد له الثقة والسكينة .

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

أرجو ان اتقدم من المجلس الكريم بالأقتراحات التالية لمعالجة جميع جوانب القضية مدبر النقاش وللوصول الى نتائج محدودة في ختام مناقشاتنا :

١- الطلب من الحكومة تحويل كافة المستندات والمعلومات التي بحوزتها التي اعلن عنها السيد وزير الصحة او لم يعلن عنها الى النيابة العامة ، كي تقوم بإجبتها .

وهنا استطرد واقول :-

سبق في دورات برلمانية سابقة ان اثبتت قضايا فساد دوائي من العيار الثقيل في وزارة

وزير الصحة الى متهم ... والبعض راح يللم ((الوثائق)) كي يقتنعنا ان السيد الوزير مقصر في عمله .. والبعض الآخر ، أطلق صيحات الحرس على سمعة الوطن وعلى الصناعة الوطنية ولسان حالهم يقول : اذا بليت فاستروا !!

وبالعوض حمل مبخرة حكومية وراح يردد البديهيّات على مسامعنا ويغمر ويلمز كي يصل بنا الى نتيجة مفادها ان ليس بالامكان احسن مما كان ((وهذه زوبعة في فنجان)) . مرة اخرى ، لمصلحة من ، هذا الخلط وهذا الدخان وذو الرماد في العيون .

كنا في السابق نجهّد أنفسنا ونجن نحاول اقناع الحكومات ان الفساد منتشر وأن قوت ودواء الشعب ميدان للاحتكار والربذيلة ، وان غياب الديمقراطية طيلة العقود السابقة ، هي التي وفرت كل عوامل الديمر بالاضافة الى الغطاء القانوني للنصب والاحتيال والغش كانوا يقولون لنا اهدأ .. وكل شيء على مايرام !

أتذكرون ايها السادة التحقيقات الصحفية حول التلوث الزراعي وعن استعمال المبيدات والهرمونات ومخاطر السرطان وامراض اخرى .

حينها خرج علينا وزير الزراعة السابق لينكر كل المخاطر ويؤكد ان كل شيء ، تحت الاشراف والمقاييس الدولية نعم تصريحات عرمرمية .. إن كل شيء ممتاز .

ثم لعرف مؤخراً ، ان الدراسات العلمية وجدوا كل جيل من الإمتهات والمرضعات في

الصحة ، وبعض الزملاء النواب احدهم بيتنا هنا وآخر لم يعد نائباً الآن اثاروا هذه القضايا ، وحولت القضية الى المدعي العام ، لكن بطريقة وأخرى لم تتابع هذه القضية وركن الملف كاملاً .

واشير هنا الى تقرير ليلى بدران رئيسة مختبر الرقابة الدوائية التي وجهت كتاباً من سبع صفحات ملحق بهذه الرزمة من الوثائق والملاحق تتحدث بالاسم والتفاصيل المملة عن عمليات عديدة من الاحتكار ومن الضغط والابتزاز من اجل تمرير العديد من صفقات الدواء الفاسد .

هذه الاوراق اقدمها للامانة العامة كي تحول الى النيابة العامة لفتح التحقيق بكل القضايا المثارة والموثقة بالاسم والتقرير هنا في هذا الملف .

٢- الطلب من الحكومة بأن تقوم بتشكيل مؤسسة دائرة مستقلة ومحصة لرقابة الغذاء والدواء ، مجهزة باحدث الأجهزة والمعدات وبكادر علمي مدرب ، تكون وحدها صاحبة الصلاحية ، باجازة اي صنف دوائي او أي سلعة غذائية ، يكون لديها نظام للمواصفات والمقاييس ، إستناداً الى ما هو معمول به عالمياً .

وذلك على غرار دائرة الغذاء والدواء الامريكية (FDA) . ليس كل شيء عن الامريكان غلط

٣- الطلب من الحكومة ، انشاء مؤسسة ، يشرف على ادارتها بالاضافة الى وزارة الصحة وكلاء شركات الادوية ونقابات الأطباء والصيادلة ، وغيرهم .. تقوم بمراقبة عملية استلام وتخزين وتوزيع الدواء ، لضبط السوق والسعر وتأمين الرقابة الضرورية من كل الجوانب .

أرجو ان اكون واضحاً أنني لا اقترح تأميم تجارة الدواء ، بل انشاء قناة موحدة تمر عبرها عملية التوريد من المصادر المختلفة والتوزيع الى السوق ، وبهذه الحالة ، تكون مسؤولية وكلاء شركات الادوية ، التعريف والدعاية فقط .

إن الأخذ بهذا الاقتراح سيخفض كلفة الدواء على المستهلك الى النصف على الأقل ، وتجربة الحكومة مع الأنسولين تؤكد ذلك بصورة قاطعة ، حيث أصبحت الحكومة تشتري الأنسولين وتوزعه على المرضى بكلفة ٢٥٪ مما كان عليه السعر في السوق المحلي مع هامش ربح ١٠٪ ((سعر الدواء بالنسبة من المصدر الى السوق يبلغ أحياناً كما اشار معالي الوزير اضعاف السعر للعطاءات الحكومية او للجيش)) .

٤- وفي مجال الغذاء ، مطالبة الحكومة بالتوسع في احتكار تسويق السلع الأساسية نعرف موقف صندوق النقد الدولي من الموضوع ، لكن هذا اعتقد انه مطلب يحل جزء من المشكلة والتدخل الصارم لتحديد الأسعار . وتفعيل قانون التموين .

دولة الرئيس

الزملاء الكرام

إذا كانت تصريحات السيد وزير الصحة ، قد ساعدتنا في فتح ملف الدواء والغذاء ، فإن ملفات أخرى لقطاعات أخرى تستحق ان تفتح وسلط عليها الضوء ، كي تخفف الاعباء عن كامل مواطنينا .. خذوا مثلاً تجارة قطع السيارات وغيرها ..

هكذا من الأصل

هل تنتظر تصريحات أخرى أو زلة لسان ،
لنقوم بواجبنا ..

• مطلوب المزيد من الرقابة على اداء
الحكومة .

• مطلوب ان ننظم انفسنا وعملنا واداءنا
البرلماني لنختصر الزمن ، ونعطي ببيان هذا
الوطن على اسس من الديمقراطية والعدالة
ونظافة الحكم .

والسلام عليكم

معالي وزير العدل الاكرم

رئيس المجلس التأديبي لموظفي الصنف الاول

السادة اعضاء مجلس التأديب المحترمين

ان نقلي ليس سببه اصلاحي وظيفياً اما
هو لإبعادي عن قضايا الادوية الحساسة وهذا
النقل الاخير كان نتيجة لكشفي قضية
مستحضر الحقن الوريدية الذي تبين لي انه
بالرغم من صدور التقرير بشأنه اثناء رئاستي
للمختبر قبل سنة بأنه راسب وغير مطابق
لشروط الدستور البريطاني والأمريكي تبين انه
كان يستعمل لمدة سنة كاملة بالرغم من طلبي
الرسمي باتلافه نظراً لخطورة استعماله لمعالجة
المرضى وحينها تعرضت للتهديد لأكثر من مرة
من قبل وزارة الصحة .

وأني اكرر أقوالي السابقة وعلى وجه
الخصوص الاجابات السابقة على الشكوتين
المنطورتين من قبل مجلسكم الموقر ، وأني غير
مذنب بجميع ما نسب الي من التهم .

وفيما يتعلق بالشكوى الاولى بتاريخ
١٩٨٥/٨/٢٤ رقم ٣٦٠٠/٣٦/١٦٣٠٠

١٩٦٢٣ ، فإنه يتضح لمجلسكم الموقر انها
تنصب اساساً على وقائع مزعومة وقديمة وقد
قامت وزارة الصحة بمعاقبتي على كافة ما هو
منسوب الي بهذه الشكوى وقد اخذت هذه
العقوبات بدون وجه حق عدة اشكال فتارة
تأخذ شكل لفت نظر او بشكل انذار كما
حدث بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ حيث وجه
مدير الصيدلة والرقابة الدوائية بكتابه رقم م ص
٣٦٩٧/١٠/١٣/ انذاراً لي وذلك بسبب
تقدمي بشكوى خطية الى معالي وزير الصحة
السابق الدكتور كامل المجولوني وذلك بسبب
تدخل مدير الصيدلة في الامور الفنية والعلمية
البحث المتعلقة بتقييم الدواء حيث حضر مدير
الصيدلة خلال الاسبوع الاول من تعيني رئيسة
لمختبر الرقابة الدوائية ومعه ملفات عديدة تحوي
تقارير تنص على رسوب ادوية عديدة على
عهد المدير السابق واخذ يطلب مني بالحاج ان
اقوم بالمحاج تلك الادوية فرفضت رفضاً باتاً ولم
استجب لطلبه فكانت هذه بداية عدائه المستمر
نحوي والذي تمثل بعدة صور وكذلك بشأن
الشكوى بعدم انضباط بعض الموظفين داخل
المختبر وكذلك بشأن دعم قراري المتعلق بمنع
مراجعة اصحاب المستودعات والشركات
الدوائية مختبر الرقابة بشأن تقييم الدواء
(مرفق .نسخة من هذا الكتاب "١")
(الانذار ذكر رسمياً في ملخص السيرة
الوظيفية للصيدلانية ليلي بدران في ملفها
السري ١٧) وكذلك لأنه تم الاستفسار
رسمياً ومباشرة من قبل مدير اللوازم
والمستودعات السابق لي بشأن بعض الادوية
وتم الاجابة عليه مباشرة فاعتبر ذلك تجاوزاً
(كتاب رقم "٢") .

طلب مدير الصيدلة والرقابة الدوائية

بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ بكتاب رقم م ص -
٣٠٦٢/٣/١٨ اتخاذ اشد الاجراءات التأديبية
بحقي نتيجة لادائي لواجبي بالنسبة لبعض
الطلبات التي وجهت الي مباشرة من قبل مدير
اللوازم والمستودعات السابق (الدكتور احمد
خريس رحمه الله) وكانت بتاريخ ١/٧/١٩٨٥
حيث طلب مني بعد اجتماع اللجنة
الخاصة بمشاكل الادوية في مديرية اللوازم
والمستودعات في البشير بأن اقوم بأعادة الادوية
التاجحة الفاقضة لدينا الى المستودعات وذلك
توفيراً لأموال الدولة (كتاب رقم "٤")
وكذلك اعتبر مدير الصيدلة حضوري اجتماع
لجنة التخطيط بدعوة رسمية من معالي وزير
الصحة اعتبره تجاوزاً وكان ذلك ٤/٣٠/١٩٨٥
م وعقبته بكتاني المقدم بتاريخ ٨/٦/١٩٨٥
م. (كتاب رقم "٣") .

وكذلك تم توجيه لفت نظر بتاريخ
١٩٨٥/٧/١٠ وذلك باعاز من عطوفة وكيل
الوزارة الى مدير الصيدلة بكتابه رقم م ش ٣٦/
١٢٨٩٧/١٦٣٠٠ وكان ذلك بعد صدور
تقرير المختبر باشرافي وتاريخ ١٩٨٥/٧/٨
المتعلق برسوب مستحضر دواء الفتولين الحقن
وكذلك نتيجة لإجابتي المباشرة لمدير اللوازم
والمستودعات على كتاب الموجه لي مباشرة
بشأن مستحضر فيتامين أ رقم ل ٨٥/١٥/
٣٧٩٣/٣٨ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٨ الصادر من
مدير اللوازم والمستودعات في اربد والمرسل
نسخة منه الى مدير صحة محافظة اربد ورئيس
التخزين والصرف (كتاب رقم "٣" مع
ملحقاته) (بند رقم ٢١/٢٠ من السيرة
الوظيفية وذلك بكتاب مدير الصيدلة رقم م ص
٣٣٧٦/٣/١٨/ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤) .

نتيجة لعدم تجاوب مدير الصيدلة
لطلباتي المختلفة المتعلقة بالمختبر سواء الاجهزة
او المواد الكيميائية وكذلك تأخير ارسال الكتب
الهامة الخاصة بالمختبر من قبل مدير الصيدلة ،
ارسلت اكثر من كتاب الى معالي وزير الصحة
اشكو فيه من هذا التأخير الذي يؤثر بشكل غير
مباشر على سير العمل لعدم توفير طلباتنا
المستعجلة كتاب رقم م ٢٢٧/٩/٣٠ الموافق
١٩٨٤/١٠/٢٧ وكذلك كتاب م ٩/٣/
٢٢٩ كلاهما الى معالي وزير الصحة)
وكذلك كنت قد ارسلت كتب عديدة حول
عدم استجابة مدير الصيدلة لطلباتي مثال
كتاب رقم م ٦٠٣/٩/٣٠ تاريخ ٨/٢٠/
١٩٨٥ كتاب رقم م ٨٥/٣/١٠ تاريخ ٣/
١٩٨٥/٦ وهذا الكتاب متعلق بارسال
المرشحات الصيدلانية امل عنداوي
والبيولوجية باسله العصن لبعثة دراسية
للتخصص في موضوع طرق التحليل الدوائي
الجرثومي (وهذا دليل على اهتمامي بتطوير
كفاءات المختبر ولكن لم يستجب لطلبي من
قبل مدير الصيدلة وكنت قد ارسلت كتابا اخر
بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧ حول نفس الموضوع
ولكن دون جدوى ثم تبع ذلك طلبي لمدير
الصيدلة بكتاب رقم م ٤٧٠/٥/٣٠ تاريخ
١٩٨٥/٥/٢٦ بشأن احتياجات المختبر لعام
١٩٨٦ ولكن لم يتم تلبية طلبي والمتضمن
كذلك المخطط المستقبلي لتوسيع مختبر الرقابة
الدوائية وكان نتيجة لتلك السلسلة من
الطلبات ان تنسب مدير الصيدلة باتخاذ
اجراءات شديدة بحقي (بند ٢٢ من السيرة
الوظيفية) ، (الكتب التوضيحية المرفقة ارقام
١٠٤٩٠٨٠٧٠٦٠٥) .

بالرغم من تنسب مدير الصيدلة لاتخاذ

هذا من الأصل

والتحليل الدوائي والبحث العلمي .

خلال عملي في هذا المنصب كان قد طلب مني معالي وزير الصحة بعض الدراسات الخاصة بالأدوية مباشرة ونتيجة لذلك قدم مدير الصيدلة بتاريخ ١٩٨٦/٩/٩ م كتاب رقم م ص ٥٨١١/١٦٣٠٠ والذي نسب فيه بنقلي بدون بديله لتكرار غيابي (وهذا اتهام جائر بحقي لأنني منضبطة في دواي دائماً) وكذلك بادعاءه لتجاوزاتي الإدارية إذ اعتبر اعطاء معالي وزير الصحة الصلاحيات بتقديم الدراسات الدوائية لمعالیه تجاوزاً إدارياً (بند رقم ٣٢ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩ م قدمت الى معالي وزير الصحة وإلى مدير الصيدلة والرقابة الدوائية تقريراً مفصلاً بشأن قضية اكتشافي لمستحضر الحقن الوريدية

I.v Infusion Dextrose + Saline لشركة ايطالية (Bieffe/ Medital) الذي تبين انه كان يستعمل في بعض مستشفيات المملكة (اكتشف أولاً في مستشفى الرازي بالزرقاء) ولدة سنة كاملة من تاريخ صدور التقرير الذي ينص على عدم صلاحية هذا المستحضر ووجوب سحبه فوراً واتلافه (وتاريخ صدور التقرير ٩/٣٠/١٩٨٥ م وذلك اثناء رئاستي لمختبر الرقابة الدوائية الحكومي) فعندما علمت بذلك وبالصدفة اثرت هذه القضية بحيث يتم اخذ الاجراء الفوري تجاه هذا التسبب وتلا تقديمي لهذا التقرير ان نسب عطوفة وكيل الوزارة في مشروحاته ٨٢ لاكمه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩ م بنقلي الى مستشفى البشير (بند رقم ٣٤ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ م ذكر معالي وزير الصحة بمشروحات ٨٥ لاكمه وذلك على اثر مقابلتي لمعالیه بحضور عطوفة وكيل بأنه تم ابلاغي وتبنيي بضرورة التقيد بالنظام والتسلسل الاداري اذ انه اعتبر تصرفي الفوري تجاه اكتشافي استعمال ذلك المستحضر التالف في مستشفى الرازي وذلك بان ارسلت كتاباً مباشرة اطلب فيها التوقف عن استعمال ذلك المستحضر لخطورته لحماية المرضى اعتبر ذلك تجاوزاً إدارياً بينما كان هدفي هو حماية المواطن من تناول الادوية التالفة (بند ٣٦ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٧ م نسب مدير الصيدلة بنقلي بدون بديلة والدليل واضح عن سبب النقل الا وهو اثارتي لقضية مستحضر الحقن الوريدية (بند ٣٧ من السيرة الوظيفية) .

توالت بعد ذلك اتهامات مدير الصيدلة بشأن عدم تقيدي بالدوام علماً بأنني كنت الفت نظره الى وجود تسبب واضح في دوام الموظفين في دائرته (بند ٣٨ من السيرة الوظيفية) .

ونتيجة لأثارتي قضية الحقن الوريدية تم عقد اجتماعات عديدة كنت اطلب الى حضورها رسمياً ونتيجة لإلحاحي بوجود اتلاف المستحضر تم اتلاف ما يزيد عن (٢٨٠٠) الفين وثماتاة عبوه وذلك بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١ م ، وبعد ذلك بدأت التهديدات والاتهامات العديدة توجه الي نتيجة لأثارتي تلك القضية (مرفق صور من جميع الكتب المتعلقة بهذا المستحضر وتقارير المستشفيات بشأن استعماله وتضرر المرضى منه

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المتعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ١١

كتاب رقم ٢٠ وملحقاته) .

مجال عملي وتخصصي في الرقابة الدوائية) .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٤ م (بند ٤٦ من السيرة الوظيفية) نسب وكيل الوزارة بنقلي الى مختبر مستشفى البشير .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٤ م قرر معالي الوزير نقلي الى مختبر مستشفى البشير وقد صدر قرار معاليه يوم ١٩٨٧/٥/٢٦ م بنقلي من مديرية الصيدلة والرقابة الدوائية (من رئيسة قسم الرقابة الدوائية والبحث العلمي) الى فنية مختبر في مختبر مستشفى البشير (الى ادنى رتبة وظيفية وعمل لا علاقة له اطلاقاً بتخصصي ودراساتي وخبرتي وهو تحليل الدم وغيره للمرضى اي تحاليل طبية) اعتباراً من ١/١٩٨٧/٦ م (بند رقم ٤٧ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣١ م (وهو تاريخ استلامي لكتاب النقل) قدمت تقريراً خطياً ينص بالطعن في قرار النقل (مرفق صورة من كتاب الطعن "٢١") .

بالاضافة الى العقوبات السابقة وهي النقل الاول من مختبر الرقابة الدوائية الى مديرية الصيدلة ثم النقل الثاني الى مستشفى البشير توالت العقوبات نتيجة لتهم جائرة فاخذت هذه العقوبات عدة اشكال فتارة تأخذ شكل لفت النظر وتارة اخرى الحسم من الراتب (حسم يومان واسبوع ظملاً نتيجة لأخذني اجازة مرضية مصدقة من نفس المستشفى ولكن انكرتها رئيسة المختبر) ومرة اخرى الانذارات وتلا ذلك الغاء علاوة الدوام الاضافي وخلاصة الامر ان نقلي الاخير هذا يعتبر نقلاً تأديبياً الى وظيفة اقل مرتبة من

لقد طلب مني شفهيّاً معالي وزير الصحة تقديم مشروع تعديل قانون مزاوله مهنة الصيدلة ولقد قدمت له دراسة مستفيضة بشأن هذا الموضوع وكذلك قدمت دراسات اخرى بشأن الادوية والرقابة عليها والقوانين الحديثة التي تنص على ذلك فاعتبر مدير الصيدلة كل هذه الصلاحيات من قبل معالي الوزير (وذلك لتقديم تلك الدراسات لمعالیه مباشرة) تجاوزاً ونسب بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥ م بنقلي او الاستغناء عن خدماتي بتهمة عدم التقيد بالتسلسل الوظيفي (بند ٣٩ من السيرة الوظيفية) .

بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥ م نسب مدير الادارة بنقلي الى مديرية صحة العاصمة بينما نسب وكيل الوزارة بتوجيه انذار لي ولقد وافق معالي وزير الصحة على الانذار وطلب استدعائي (بند ٤٠ من السيرة الوظيفية) ولكن بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٦ م وعلى ضوء مشروحات مدير الادارة طلب تأجيل توجيه الانذار بناءً على طلب معاليه وطلبت بعد ذلك لمقابلة معالي الوزير .

بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧ م (البند ٤٢ من السيرة الوظيفية) يتضح الاتجاه حول منعي من مزاوله صلاحياتي في مجال الرقابة الدوائية وذلك بتأييد عطوفة وكيل الوزارة لرأي مدير الصيدلة بنقلي من مديرية الصيدلة .

بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٣ م (بند ٤٤ من السيرة الوظيفية) نسب مدير الادارة بنقلي الى مديرية صحة العاصمة للعمل في احد المراكز الصحية (وهنا يتضح الهدف بابعادي عن

هكذا من المأجل

٢٠٦٥٦/١٦٣٠٠ بتاريخ ١٣/٩/١٩٨٧م
بند (٥) و (٦) حيث يذكر معالي الوزير انني
نقلت (وهذه عقوبة) وانه قد تمت معاقبتي
بالاجراءات التأديبية مثل الانذار والحسم ...
الخ .

هذه العقوبات وغيرها اشار اليها معالي
وزير الصحة بكتابه رقم ش م ٣٦/١٦٣٠٠/١٩٦٢٣
بتاريخ ١٩٦٢٣/٨/٢٤ م .

اما فيما يتعلق بالشكوى الثانية فاني
ايضاً اكرر ما جاء في جوابي على هذه
الشكوى والمحفوظ في ملف القضية واؤكد
انني غير مذنب وهذه الشكوى في جزء كبير
منها تكرار لما جاء بالشكوى الأولى وقد
عوقبت بغير حق على هذه الشكوى عن طريق
الحسم من الراتب اكثر من مرة ومن ثم الغاء
علاوة الدوام الاضافي وابدي ان هذه الشكوى
قد جاءت بعد نقلي الى عمل وظيفة اقل مرتبة
من وظيفتي بمراحل وكنت ولا ازال غير موافقة
على هذا النقل وسلكت الطريق القضائي عن
طريق محكمة العدل العليا لاطعن بهذا الاجراء
الذي اعتبر فعلاً تأديبياً والقضية لا تزال منظورة
امام محكمة العدل العليا وفي دفاع ممثل النيابة
العامة الذي يمثل وزارة الصحة فيها اكد انني
اقوم بالعمل واعتبرت ذلك ادعائاً لقرار النقل
(ارفق صورة من هذا النص) فكيف يقال انني
لم اقم بالعمل واود ان اوضح ان الفترة التي
قضيتها بعد النقل وهي من تاريخ ١/٦/١٩٨٧
م وحتى تاريخ الشكوى الثانية لمعالي
وزير الصحة بتاريخ ١١/٥/١٩٨٧ م هي
خمس اشهر اجرت خلالها شهراً كاملاً
بصورة متتالية وحوالي اسبوعين بصورة متقطعة
وكنت خلالها اعمل امام مجلسكم الموقر اي

وظيفتي وعمل لا علاقة له اطلاقاً بتخصصي
ودراستي وخبرتي ولقد طعنت بقرار النقل
الاخير لدى محكمة العدل العليا باعتبار ان
باب القضاء مفتوح للجميع وعلى اثر ذلك
تمت احالتي الى مجلسكم الموقر بالتهم التي
وردت بكتب معالي وزير الصحة المتتالية التي
عوقبت عليها في حينها كما سبق القول .

هذه التهم بالرغم من انني عوقبت عليها
فهي ايضاً غير صحيحة ويتضح لمجلسكم
الكريم انني لم اكن استغفر الموظفين بل كان
بعض الموظفين يسيئون التصرف تجاهي شخصياً
عندما كنت اشرف على عملهم كوني رئيسة
مباشرة لهم .

وان سبب نقلي الاخير هو الاتهام بأنني
اتجاوز رؤسائي نتيجة لاكتشافي وجود
مستحضر صيدلاني يدعى
I.v. Infusion الحقن الوريدية يستعمل
في بعض المستشفيات في المملكة لعلاج
المرضى بالرغم من صدور التقرير ينص على
رسوبه منذ سنة من تاريخ اكتشافه لهذه الواقعة
(لقد صدر التقرير تحت اشرافي العلمي
والعملي اثناء رئاستي للمختبر بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٥
م واكتشفت بعد مرور سنة كاملة اي
بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٦ م استعماله في بعض
مستشفيات المملكة) وان استعمال هذا
المستحضر الفاسد كان يلحق الأذى الكبير
بالمريض .

وانني اقدم لمجلسكم الموقر بيانات كافية
تؤكد انني بريئة من جميع ما نسب لي بالرغم
من انني عوقبت على جميع هذه التهم وهذا
الأمر يتضح من خلال كتاب معالي وزير
الصحة لمجلسكم الموقر رقم ش م ٣٦/١٩٨٧

نقطة ذكرت في كتابي فإني ارفق الأوراق
التالية :-

١- صور من كتب منظمة الصحة العالمية
WHO التي تشهد بكفائتي العلمية وطلبهم
مني ان اكون مستشارة لاقامة دورة مكثفة في
الباكستان في موضوع الرقابة الدوائية .

٢- صور من كتب منظمة الصحة العالمية
WHO (مع الترجمة باللغة العربية) التي
تؤكد وتوصي بأنه من ضمن مقومات وعناصر
المختبر الجيد هو وجوب دقة العمل ودقة المراقبة

٣- صور من كتب شكواي على سوء تصرف
الموظفين (في مختبر الرقابة) تجاهي وهذا
لضخص كلام مدير الصيدلة الذي يقول انني
لم اشككي ابداً كتابياً .

٤- القوانين التنظيمية لداخل المختبر الصادرة
من قبلي اثناء رئاستي له دليل على الادارة
الحكيمة بالاضافة الى اجرائي بقفل الباب
وافتراء الموظفين على مسألة قفل الباب .

٥- ابراز دفتر عملي في المختبر (الخاص) في
فترة رئاستي لمختبر الرقابة .

٦- ابراز جدول العمل اليومي للموظفين وهذا
دليل لاستمرارية سير العمل وسرعته وبشكل
محكم ومنظم على عكس ما ادعاه مدير
الصيدلة .

٧- صور اثبات الدوام المنتظم واخذي
للتصريح الرسمي دائماً قبل المفاداة او
الاجازة .

٨- ابراز شروحاتي على صور صفحات دفتر
سهام لضخصي ادعائها .

انني وضعت في ظروف صعبة من الصعب
تحملها ومع ذلك اجبرت على تحملها وكان
بعض الموظفين يستفزونني ويسبون التصرف
تجاهي وباستمرار وهم . ك. وليد شحاتيت
ك. طه الشويكي ، ص. ملك عنتاوي (الذين
لم يتورعوا عن توجيه الاهانات والشتائم بأقذع
الالفاظ) وسأثبت ذلك لمجلسكم الموقر عن
طريق الشهود) كما اذكر لمجلسكم الكريم انني
لم اقم بتأناً واطلاقاً باستفزاز زملائي ولم اتأخر
عن الدوام الرسمي وكنت منضبطة بالدوام
كما هو معروف عني دائماً وبالرغم من كل
ذلك طبقت علي اشد العقوبات ظلماً .

وانني امل من مجلسكم الموقر بعد ان
عرضت قضيتي تجاه الدواء كاملة وبعد ان تبين
لديكم السبب الاساسي والجوهري الذي نتج
عنه اتخاذ سلسلة الاجراءات ضدي وذلك
بسبب عدم سكوتي على استعمال الادوية
الفاسدة للمرضى فارجو ان يتم رد الشكوى
المقدمة ضدي وتأكيد تبرئتي من جميع التهم
التي نسبت الي زورا وبهتانا ولما لها من تأثير
ذريع وبعيد المدى على مستقبلتي المهني وتاريخ
حياتي الوظيفي (والذي كان حتى تاريخ
توجيه تلك التهم الي خالي من اي من تلك
الاحداث والتهم) .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام .

الصيدلانية ليلى جمال بدران

احصائية الرقابة الدوائية والتحليل الدوائي

تقريباً في ١٠/١/١٩٨٨ م

المرفقات :-

بالاضافة للأوراق التوضيحية التابعة لكل

هكذا من الأصل

٩- إبراز كتب الحساسية و شهادات الاجازة المرضية (قدمت في مجموعة الشكوى الثانية)

١٠- صورة عن كتب الانذارات الصادرة عن مديري الصيدلة والبشير .

١١- صورة عن كتاب الطعن بالقرار .

١٢- صور عن كتب العقوبات المتتالية ، (عرضت في اجابات الشكوى الثانية) .

١٣- المهددة وإبراز صور عن النقص الذي كان موجوداً عند استلام رئاسة المختبر (وهذا ينقض ما ادلى به الدكتور محمد المناصرة) ويؤكد سبب طلبه لتعيين أمين مستودع ليتولى امر الحفاظ على محتويات المختبر .

١٤- لائحة العطاءات وطلباتي للمختبر لضمان استمرارية العمل وذلك بطلب قطع غيار لبعض الاجهزة التي توقفت عن العمل بسبب عدم توفر تلك الاجزاء (وهي باهظة الثمن لا يمكن شرائها الا بعطاء رسمي حسب نظام وزارة الصحة وكذلك طلبي لاجهزة متطورة وحديثة لتطوير العمل في المختبر .

١٥- إبراز صور عن كتب التعميم التي صدرت من وزارة الصحة حال تقلي الاول من مختبر الرقابة الى مديرية الصيدلة التي تنص على حاجتهم الماسة الى متخصصين في الرقابة الدوائية واستعدادهم لارسال بعثات في هذا التخصص ، وثلا ذلك كتاب اخر عند تقلي الثاني (الى مستشفى البشير) .

١٦- كتب التنسيب الصادرة من قسمي اثناء رئاستي للمختبر لارسال الصيدلانية امل هندلوي والى مديرية الصحة بالخرطوم في بحثه دراسية للدراسة في طرق التحليل الدوائي

الميكروبيولوجي وذلك لتطوير كفاءات المختبر .

١٧- صور توضيحية لبعض كتب الادوية المتواجدة حالياً في الصيدليات ومصرح بيعها رسمياً بكتاب رسمي من مدير الصيدلة حتى تاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ وهذه الادوية متتية للمفعول ولا يوجد عليها تاريخ الانتهاء وتالفة ويجب عدم بيعها للمرضى واخذت صور عن التقارير التي قدمها بهذا الخصوص عندما كنت رئيسة لقسم الرقابة الدوائية والبحث العلمي في مديرية الصيدلة .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً ليس كل مره نريد ان نعمل نفس الملاحظة ، اذا سمحوا النظره للمشاهدة والاستماع فقط ، لا استحساناً ولا استهجاناً رجاء ، السيد حاتم الغزاوي والتكلم الذي يليه السيد سمير حياشنة .

السيد حاتم الغزاوي :

بسم الله الرحيم الرحيم

دولة الرئيس - حضرات النواب الكرام

احتراماً لوقت المجلس الكريم فسأوجز كثيراً وأتمثل القول للمأثور ((خير الكلام ما قل ودل)) وخير كلام البشر قول رسول الله ﷺ ((ان الله يحب اذا عمل احدكم عمل ان يتقنه)) وقوله ﷺ ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف الايمان)) . صدق رسول الله وبعد :

فإن صور المنكر والفساد في المجتمعات كثيرة أبطالها اصحاب الدم الحزينة والضماير

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ١٥

الوطن يتعرضون للسيول الجارلة والحرارة الشديدة وضربات الشمس .

- والذين يتعرضون للدغ العقارب والافاعي وراجعون للمستشفيات .

- والذين يزرعون ولا يقلعون احياناً أو لا يستفيدون الا القليل .

- ويأس كل مواطن في هذا الوطن الغالي .

باسم هؤلاء جميعاً ، اصافح معالي وزير الصحة وأشد على يده وادعوه بل وأطالبه ان يكون وجهه على أعلى درجات النقطة والتحضر للإنقضاء على كل من تسول له نفسه المتاجرة بقوت الشعب ودوائه وان يقدم ما لديه من معلومات وبيانات الى النيابة العامة حتى تأخذ العدالة مجراها وينال المفسد والمسيء العقاب الذي يستحقه والراصد لغيره فينام المواطن قرير العين مطمئناً على مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة دون خوف من الديناصورات وقد انقرضت ومن الحيتان ونحن نعيش على اليابسة تحت ظلال القانون وأقناب الديمقراطية . فوالله ان شحنة من الغذاء الفاسد او الدواء الفاسد لهي اشد فتكاً على الوطن والمواطنين من حرب عادة ما يكون لها من مقدمات فتتخذ اسباب الحيلة واما الأولى فتأتي بغتة ولا يتنبه الى آثارها الا بعد فوات الأوان وانها لدعوة كذلك الى كافة الجهات لتراقب الفساد والمفسدين وتضرب على ايديهم وتجتهد من المجتمع . وهي دعوة الى كل المواطنين ليراقبوا الفساد ويلفوا عنه وعن اصحابه وللتظاهر كل الجهود في هذا الخصوص لينعم الوطن بالأمن والاستقرار دائماً والمواطن بالصحة والعافية يستمر عطاؤه واسهامه برفع شأن هذا الوطن .

الميتة ، ويساعد على انتشارها واستفحالها السكوت عنها لاعتبارات الجمالة والصدافة والمحسوبة وأن قطع الاعناق ولا قطع الارزاق فيعظم الفساد ويستشري وتصبح مصلحة الوطن والمواطن في خطر محقق وعندها تنبه ونستيقظ ولكن بعد ان يكون قد فات الكثير احياناً ولا مجال للإصلاح .

دولة الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين

حسناً فعلت الحكومة وحسناً فعل معالي وزير الصحة فلقد لامست تصريحاته اوتاراً حساسة لدى المواطنين واعتبرها خروجاً عن المألوف في ان تبادر حكومة طرح مثل هذه الأمور وعلى هذا النطاق الواسع ، واعتبر هذه التصريحات بداية الحرب على الفساد والمفسدين تقودها الحكومة وترعاها ولم تفعل الحكومة ذلك ؟ فالانسان عمادها وهو لا ينمو الا بحصوله على الطعام فلا أقل من ان يكون صالحاً ، واذا مرض فكيف يشفى بعد لطف الله سبحانه وتعالى الا بالدواء الذي ينبغي ان يكون ذو فائدة .

دولة الرئيس - النواب المحترمين

لقد اتاحت المدة الطويلة التي اعقبت تصريحات معالي وزير الصحة الفرصة لنا للوقوف على صدق هذه التصريحات لدى المواطنين وانني احمد الله من هذه الناحية حتى يكون موقفنا انعكاساً لمشاعره لا نيابة عنه وقد نخطيء التقدير وعلى ذلك فإنني باسم

- من هم في رأس قائمة اصحاب الدخول المتذنية .

- والذين هم في اخفض بقعة في هذا

هكذا من الأهل

دولة الرئيس - حضرات النواب المحترمين

اننا نطالب ان يفتح ملف الدواء والغذاء وان تكشف اسماء من يتاجرون بقوت الشعب ودوائه وأن يقدموا للمحاكمة ، واننا نطالب كذلك بأن يعاد النظر بكافة التشريعات التي تعالج هذه القضايا وصولاً الى ما ننشده جميعاً من الحفاظ على صحة هذا الشعب الطيب الذي قامت على اكتافة نهضة هذا البلد وتقدمه .

وانه وعلى الرغم مما سببته هذه التصريحات من ارباك وقلق لدى المواطنين فإن ضمان المستقبل جدير بالرعاية والعناية . وان حياة المواطنين لهي أسمى من كسب كثير تحققة صادرات ادوية يضاف الى واردات الخزينة .

فالإنسان هو الركيزة الاساسية التي تقوم عليها الدول وأما المال فهو الى زوال .

دولة الرئيس - الزملاء النواب

اسأل الله تعالى ان يجنب هذا البلد شرور الفساد والمفسدين وأن يأخذ بيد قائده جلالة الملك الحسين المعظم لتحقيق المنفعة والصمود المنشودين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد خالد عبد النبي المتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطمينة .

السيد خالد عبد النبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ايها الاخوة النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كثرت الاقاريل وكثرت الشائعات والتهويل والتشويش لما قاله معالي وزير الصحة واصبحنا نصدق كما نسمع او نعطي لكل ما يقال فمنها المؤيد لكلام معاليه ومنها ما هو ضده ومنها ما هو بعيد عن الحقيقة والواقع . أنقول لمعاليه لماذا لم تفرش وتنام الى ان تغادر الوزارة او نقول له لماذا لا تلهف ولا بد ان يأتي الفرج لم نقول له شكراً جزيلاً لما اكتشفت من خطأ وتلاعب او نعتت الوزير بصفات غير مرضية ونتهمه ونضربه على يده الشريفة ونرهبه حتى يخاف ويخاف غيره حتى لا ينطق بالحق .

ان الوزير لمحسن هو رجل وطني شريف غيور على مصلحة الوطن والمواطن حكى ما هو موجود في ملفات وزارته وكشف امر حيتان الدواء الفاسد فهل من الحق ان يقال له اسكت فأنت المخطيء وهل يعقل ان يشجع الحوت لياكل بقية السمك .

ان الوزير الأمين الذي قال الحقيقة هو مثال حي ككل الوزراء الشرفاء الطيبين الغيورين الذين لا يسكتون على الخطأ وخصوصاً المعلق بقوت المواطن وعلاجه .

ان المواطن لا يعرف ان كان الدواء فاسداً او منتهية مدة استعماله او ان هذا اللحم فاسد ومغفن او مصاب بالاشعاعات الذرية .

المواطن ياسيدي الرئيس يؤمن بان الدولة

للرقابة على الدواء والغذاء وتوحيد المختبرات وتنظيم أمورها وشكراً .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور فوزي الطمينة تفضل والمتحدث الذي يليه الدكتور راتب السعود .

الدكتور فوزي الطمينة : هذه الكلمة التيها بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن كل من الزميلين الدكتور راتب السعود والدكتور هاني حجازين .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

انها مناسبة غالية وراقية في طروحاتها ثرية بالأفكار والآراء التي يتم الحديث حولها تحت القبة ، وما يدور اليوم وما سبقه وما سيتبعه يؤكد باليقين أننا قد اجتزنا مرحلة التجربة الديمقراطية ودخلنا أبواب التطبيق من أكثر أهوره اتساعاً ، ومن أكثر منافذه شرعية ، حين نناقش جميعاً وبوعي وعقلانية وهدهد ، قضية جاءت من مسؤول في السلطة التنفيذية ومن موقع المعرفة والاختصاص والممارسة ، ليضع أماننا نحن ممثلوا الشعب ، وأمام كل الشعب والعالم قضية تمس الوطن ، وجوداً وكياناً واقتصاداً ودوراً ، وتعود بأهميتها الى الماضي ، الى ممارسات ممن تربعوا على كرسي الأمانة والمسؤولية ، لنقدم بهذا الأسلوب الديمقراطي شهادة شعبية للعالم بأن الأردن قد نجح في امتحان الديمقراطية ، وأن الاردن يلتزم بالديمقراطية والحوار والمساءلة استراتيجية لبناء حاضره ومستقبله ، ونؤكد نحن ممثلوا الشعب

أمانة على كل مصالحه من عيش وعلاج وأمن ومسئولة ايضاً عن تأمين متطلبات حياة المواطن الجيد ومنها العلاج الصحيح الصالح لكل مواطن .

وللدولة ان تفتش عن الفش وعن العيب وتلاحقه وتمحق مسببيه وحتى الشعب المظلوم فإنه لن يصبر ولن يسكت عن المتلاعبين بماله وعليه ودوائه وحياته فتمت يزال القناع عن الفساد والمفسدين وما هي الطريقة المثلى او المقترضة لذلك .

دولة الرئيس ايها الاخوة الزملاء

من هذا المنبر من منبر الديمقراطية والامانة من منبر الشعب وباسم الشعب الذي أمثله أعلن بأنني اساند وزير الصحة بما جاء به من اقوال واطلبه الكشف عن التلاعب والمتلاعبين بكل صغيرة وكبيرة وارجو ان يوضح إدعاءاته فنحن مع كل شريف يحافظ على المواطن ومصالحه .

شكراً يا معالي الوزير وشكراً لهذه الحكومة ان شددت على يدك النظيفة لبيان مكونات التلاعب والقضاء عليها ومحاكمة كل المسيبين وتحويل كل قضايا السرقة والبطش الى النائب العام .

وكفى الله الاردن والأردنيين شر المسيبين لمص دماء الشعب وان يعيننا الله والحكومة لمعالجة الخطأ وتصويبه دون روح او تهويل واطلب من الحكومة الرشيدة باسم الشعب التفتيش والملاحقة دوماً ومعاقبة العابثين وضربهم وتكسير ايديهم وانوفهم حتى يبقى اردن الحسين شامخاً كريماً بفضل الأوفياء من ابنائه واطلب وبسرعة انيجاد جهاز قوي متفرغ

هكذا من الأهل

لكل من راهن على مرحلة الديمقراطية وعلى فردية القرار فيها ، وعلى اعتبارها تكتيكا مرحليا يمارسه الأردن ، نؤكد لكل هؤلاء سوؤ ظنهم وفشل اعتقادهم ، ونحن أيها السادة بحوارنا هذا ومناقشتنا لقضايا تصيب الوطن والمواطنين في العزيز من وجودهم ، فالوطن أعز ما نملك ، والمواطن كما أرادته القيادة الهاشمية أغلى ما نملك ، والتضحيات قدمت للوطن ، والإنجازات أسست لمواطن كريم عزيز سليم في عطائه وفي انتاجه وفي فكره وفي ثقافته ، ونحن اليوم لا نناقش ما طرحه معالي الدكتور الوزير عبد الرحيم ملحس ، وإنما نخطط لنهائج عمل ديمقراطي سليم ، نبدأ منه ، ونفعله لبناء الوطن ، ادارة وإنتاجا واقتصادا وحياة ، بناءً لوطن على أسس يتفق عليها الجميع ، ويلتزم بها الجميع ، ويصبح من حق الجميع مساواة من يتصدى للخدمة العامة ، لا بقصد التشهير والتجريح ، وإنما لخدمة كل الوطن خدمة فيها تقوى وفيها اخلاص وفيها أمانة وصدق .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام ،

بناء الوطن وكما يحدثنا التاريخ وكما تناقلت الينا تجارب الأمم ، يقع فيها بعض السلبيات ، وتكبر فيها وتتماظم الإيجابيات ، وهذه حقائق نعيشها نحن هنا في الأردن ، فما تحقق لنا في الأردن فيه الكثير من الشواغ ومن المعالم التي نعتز أننا الجزناها في هذا الوطن المحدود الإمكانيات العظيم والكبير والصبور بمواطنيه وأصابعه وبعده القومي / وكل هذه الصور المشرفة لا يمكن أن نزيل جمالها سلبيات العمل في قطاع الدواء والغذاء ، ولكن أليس من أسس بناء الإنتاج الوطني أن يكون راقياً ،

أو ليس من أوليات ملء المعدة أن يكون محتواها يتفق وما نريده لانسائنا ، ولأطفالنا ولأجيالنا ولأنفسنا نحن هنا الأمناء على ثقة هذا الشعب .

إذا كانت هذه الزاوية على درجة من الظلمة ومن السوء فمن حقنا أن نتعرف على الحقائق والمعلومات والوثائق وأن من حق الشعب الذي قدمنا له وقدم هو كذلك الكثير الكثير أن يعرف كل شيء وأن يقف على الحقائق وأن يكون في صورة الحدث .

دولة الرئيس ،

الأخوة النواب الكرام ،

إنها بادرة وحالة جديدة تقوم بها اليوم هنا تحت القبة وعلى مرأى من العالم وسمعه وترقبه ومتابعته . إنها محاكمة النفس وهي أصعب حالة يمارسها الانسان على نفسه أو الأمة على ذاتها أو الدولة على أجهزتها ، ولكنها في المحصلة النهائية تعني أنها الخيار الأفضل لبناء مجتمع العدل والكفاءة والتحصن للمستقبل .

والديمقراطية في النظام الانساني تعني حرية المعرفة والوصول الى الحقيقة أية حقيقة ، فالديمقراطية تتوسع في مدارها بقدر توسع مدار الحرية لمعرفة الحقيقة والتعرف على معالمها ، وتقف الديمقراطية وتراجع عن ما يصغر مدار وقطر دائرة الحقيقة والتعرف عليها .

فالذي يخاف الحقيقة هو العدو اللدود للحرية والديمقراطية ، وبناء المجتمع الانساني الأفضل ، وكم من مجتمعات ودول وحتى امبراطوريات تهاوت وانهارت واندثرت لتتمكن

نفر قليل من مواطنيها من قمع الحقيقة وافشال الديمقراطية ، المعتمدة على حرية الرأي والتوصل الى الثوابت والحقائق المجردة .

ان مابحثه اليوم ليس قضية واحدة ممثلة بما هو مدرج على جدول أعمال مجلسنا الكريم ، ولكنه امتحان صعب نحاول ان نجتازه بجدارة ، ونجاح يعتر بها الأردن نظاماً وشعباً لأنها تشكل النموذج العملي للممارسة الفعلية في العمل الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والدفاع عن وجود الشعب .

والدول التي تحترم انسانها تعتبر مثل هذه المبادرة مبادرة وزير الصحة قد طورت نهجاً جديداً يستخدمه المسؤول العام بالقفز فوق الروتين والتمسك بقواعد ادارة لم تعد تنفق ومتطلبات العمل للمؤسسي السليم فالرجوع الى الشعب ، واطلاع الشعب ووضع كل الحقائق أمامه وعلى أوسع المدارات والأقطار هو عمل بل مبادرة تستحق النظر فيها بعناية وتعمق ، أساسها الحقيقة والرجوع الى الشعب والأمة من خلال نوابها وممثليها الذين هم نحن نظرحه الآن من آراء ، وأفكار وحقائق فما دام الحديث من مسؤول حول الغذاء والدواء .

وهذا المسؤول وهو السيد الوزير مطلع ومختص في كل الامور التي تحدث عنها ، فالمطلوب الآن عدم الملحمة القضية وتجاوزها ، والاستخفاف بأثارها على كل المستويات ، فهي تمس الأمن الوطني بكل أعماقه ، وتمس الاعتزاز الوطني في أعلى مفاصله ، وتصيب الاقتصاد والإنتاج في كل شرايينه ، وهي بداية ونهاية تصييننا نحن جميعاً مواطنين في هذا البلد .

إننا وبمقدار الوعي والمسؤولية والنضج والواقعية التي سنعالج بها هذه القضية نرضي ضميرنا أولاً ، ونحترم شعبنا ووجوده ثانياً ، ورتفع بأدله تجربتنا وممارستنا الديمقراطية الى مستوى النموذج والرمز ، ونصل بالتالي الى مراحل متقدمة من احترام العالم لنا ، ومن تقدير أشقاتنا لنا ولإنتاجاتنا ، فالذين يصيدون الينا يبدأوا بادخالنا في عالم وتصنيفات الشعوب الراقية والذين نرودهم بانتاجنا يقدرون لنا حرصنا على سلامة مواطننا أولاً وسلامة من يتعامل مع انتاجنا ثانياً .

وأؤكد لكم أيها السادة أن الضمور المؤقت في صادرنا والغضب المؤقت من بعض أصدقائنا لن يطول ، وسوف يتحول ذاتياً الى احترام وتقدير ان نحن أحسننا التعامل في هذا المجلس وبالتعاون مع الحكومة الموقرة في تناول كل الحقائق والمعلومات والأطراف ذات العلاقة بالدواء والغذاء .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام ،

من خلال اطلاعي واستماعي الى عدد من السادة وزراء الصحة السابقين وبعض العاملين والمسؤولين عن الغذاء والدواء ، ووقوفي ملياً أمام ما طرحه معالي السيد الوزير ، فأثني أرى انه لا غضاضة من الاستمرار في مناقشة القضية وتقديم وثائقها لنا وللمواطنين ، وبالتالي قد يستعان بالقضاء النزيه العادل الذي نفخر به ، وقد تكون الدولة هي المستفيدة في كل الاحوال : تعزيز تجربتنا ونهجنا الديمقراطي ، ومعرفة هؤلاء الأشخاص في حال الثبوت ومعاملة أموالهم وثرواتهم بما يتفق والقانون والنظام .

هكذا من الأصيل

يجب ان لا تصدمنا الحقائق ، وان لا نخفيها عن مواطنينا ، فنحن في بلد يجلس أبناءه الذين يشكلون أكثر من ثلث سكانه على مقاعد العلم ، فرحة بهم ومستقبلهم ، نطلب المعلومات والوثائق ولكن في متناول كل مواطن .

وهذا هو سبيل الإصلاح ، وهذا هو نهج بناء الدولة التي نريد أن ندخل بها القرن الواحد والعشرين .

لم أجد أيها السادة اساءة واحدة من السيد الوزير لانتاجنا الدوائي الذي نعتز به ، لكن للوزير رأي في الاسعار والنوعيات ، وله رأي من الرقابة وقضايا الصيدلة والصيدليات ، ولديه ولدي أنا من خلال ما سمعت وما قرأت معلومات ووثائق حول فساد الغذاء .

فالتهديد بخراب الاقتصاد الوطني أنفيه نفيًا تامًا ، لكن التهديد بمصالح فئة قليلة كما اتخى واقع لا محالة ومن حق الشعب أن يعرف من قدموا له طعاماً فاسداً وأكثر من سمحوا بادخال الطعام الفاسد ومن فحصوه ومن راقبوه ، ليس في عهد هذه الحكومة فقط وإنما لسنوات وحكومات خلت ومضت .

تتلف المواد الفاسدة أحياناً ، لكن هل حاولنا إصلاحاً تشريعياً أو إدارياً أو تغييراً في نظام ؟ هل سمعنا يوماً من مسؤول عن تعدد جهات الرقابة والفحص ؟ وهل أعلمونا عن كفاءة أداء هذه الأجهزة .

لا بد لنا أيها السادة من وضع آلية للخروج من هذا الوضع ، وإصلاحه ، أصلاً جذرياً ، فلا يجوز لنا في الأردن مطلقاً أن نغمض أعيننا عما يجري ، ولا يجوز لنا إبقاء

الفساد ومسببات الفساد ، مهما كانت قوتها ومهما كان ثقلها فالوطن أكبر من هؤلاء ، والمواطنون هم الذين يملؤون جغرافية الوطن ويحمون وجوده ، ويمززون بقاءه .

الوطن والدستور والنظام والكيونة أهم من كل هؤلاء .

ان مشكلة الدواء والغذاء ليست ابنة اليوم ، وليست وليدة عام ١٩٩٤ ، فالجميع منا يعرف قضية السمّة ووسائل ثقلها وادخالها في أجسامنا وأجسام أطفالنا ، وجميعنا يعرف قضية اللحم الذي رفض من عاصمة عربية وحصل وكيله على رخصة اعادته الى الأردن البنا هنا ، لكن العيون الساحرة كانت له بالمرصاد . وجميعنا يعرف قضية القمح ، والتبخير في عرض البحر ، وابقاء المواد المسرطنة ، لعل حرارة الخايز تزيلها ، وجميعنا يعرف قضية الحليب الفاسد ، وجميعنا يسمع بالهرمونات وادخالها في زراعتنا وغيرها كثير ، أوليس من حق ممثلي الشعب أن يكونوا أمناء على قوت وصحة وعافية الشعب مادام الدستور قد أعطاهم الصلاحية والسلطة ؟؟؟؟؟

دولة الرئيس ،

الاخوة النواب الكرام ،

التطوير الاداري لا يتأتى ولا يتحقق بنقل شخص من موقعه الى موقع آخر ، أو باختيار عشوائي لمسؤول عن مؤسسة : التطوير الاداري أيها السادة منهجية الحكم ومأسسة اتخاذ القرار ، والعمل على بناء دولة المؤسسات التي أساسها الكفاءة والقادرة والابداع والالتزام والولاء للوطن ولدستوره ول مستقبله .

أما أن لنا الآن ان ندرس قضايا وزارة التمرين . وهي الوزارة المسؤولة عن غذائنا بالتعاون مع القطاع الخاص ، ألم يحن الوقت لتعرف على أسلوب عملها وعمل العديد من مؤسساتنا كجمعية العلمية الملكية ومديرية المواصفات والمقاييس ؟ التي هي من بين المؤسسات التي ورد ذكرها على لسان مختلف المسؤولين الذين واجهناهم وسمعنا منهم على مدى الاسابيع القليلة الأخيرة ثم أليس الماء على درجة من الأهمية كالغذاء والدواء ، أوليس الزراعة أحد عناصر الغذاء ؟.

ان الدستور وكذلك الميثاق الوطني يحثنا على التعرف على ما يدور حولنا وان نقف حكومة ونوابا على الواقع ، بسليباته وإيجابياته ، وأن نجتهد في بناء دولة المؤسسات

السيد الرئيس ،

السادة النواب الكرام ،

ان قلت في البداية انها بادرة خيرة ، فاني أقول في نهاية كلمتي بأنه توجه مستقبلي نعتز به جميعاً ، فقد علمنا قائدنا جلالة الحسين الباني ، ان الشجاعة في المواقف هي أساس العمل العام ، ومصادقة الضمير هي أجل صفة من صفات خدمة الوطن ، والصراحة والمصارحة هي مفتاح الحل لكل القضايا والنقاش الهادئ العلمي هو نهج العمل الديمقراطي المميز ، وكم من ساسة أيها السادة فقدوا صفوهم الأمامية في العمل العام وققدروا نفوذهم وسلطانهم لا لشيء الا لانهم حكموا ضمائرهم باتخاذ مواقف يعتقدون بأنها تمثل المصلحة العامة الحقيقية والأمن الوطني والقومي لدولهم وشعوبهم ، ولم تكتشف أهمية

فاذا كانت قضية الدواء والغذاء والبيئة والسلامة العامة هي القضايا المهمة التي تناقشها اليوم ، فقد حان الوقت لتشكيل منظومة علمية متقدمة لمفهوم وأبعاد الادارة العامة ، وخاصة وان العالم الآن يعيش في نظام أساسه التنافس والاستمرار والبقاء فيه للفضل والاجود ، مما يعني أن الأمة أية أمة لا تستطيع الاستمرار في الحياة الا اذا قوت أساسها وبناءها وعززت الحرية واحترام إنسانية الانسان ووسعت وعظمت القاعدة الشعبية في المشاركة وصنع القرار .

وهذا يقودنا أيها السادة الى تساؤل كبير عن أدوار وزارات لها دور في تعزيز المشاركة وبناء فكر وثقافة وحوار الشعب ، وتطوير مفاهيم الأداء الأفضل لاجهزة الدولة ، وعلى سبيل المثال وما دنا نتحدث عن فساد في الغذاء وغلاء في الدواء وسؤ في البيئة الآن ، اتساءل أين دور وسائل الفكر والثقافة والرأي ، وأين أدوات كشف الحقائق وتقديم المعلومات ، اين أدوات الارتقاء بفهمنا لمحيطنا ، وأين وسائل الاعلام مما جرى للغذاء والدواء والبيئة ، أليس من مهام الاعلام قيادة الرأي العام ، وتقديم المعلومات له ومساعدته على معرفة الحقائق ، أوليس كذلك أنه أصبح من مهام وسائل الاعلام تطوير أداء الأجهزة وراقبتها ، لتكون هي أدوات الكشف وليست المرآة العاكسة ، وان كانت المرآة العاكسة فماذا عكست ؟

هل عكست ما نعيشه الآن أم صورة مغايرة عنه ؟ وهنا أناشد دولة رئيس الوزراء أن يضع في سلم أولويات اهتمامه " الاعلام " ادارة وفكرًا ، ورسالة ، ومنهاجا ، ودورا بل وأدوارا .

هكذا من الأصيل

انزل الله ولم يحايي ولم يرتشي فك قيده
وادخل الجنة .

وان حاكم بغير ما انزل الله وحاي
وارتشا قيدت يده الاخرى الى عنقه ثم قذف
به في النار لا يصل قعرها سبعين خريفاً ،
والسبعون هنا لتحويل لا لتعدد حتى لا يقول
قائل لا يفهم البلاغة ولا اللغة ولا الاسلام
كيف حددت المدة بسبعين وتعود الى
موضوعنا ، ولقد احببت ان اقول لمعالي
الوزير لعلك سمعت ما يردعك ويجعل من
يأتي بعدي يتوب قبل ان تطأ قدمه عتبة وزارة
الصحة ، حتى لا يتفوه بكلمة وحتى يغمض
العين على القذى وحتى يقول للحيثان ومن
وراء الحيثان عرفتكم فحفتكم لأن الجند اكثر
ولأن الضيف هو الشعب بدأنا نجلد الوزير لماذا
قال بأن هناك تلاعب وحيال ، جلدهناه بما
يكفي وهددناه وكان للتكلم منا يرقص يرفع
يده ويهز وسطه وهو يتوعد الوزير .

نقول ان خطأ الوزير في الاسلوب ولكنه
لم يخطئ في كشف الحقائق ، وهذه الحقائق
المفجعة للرجعة المؤلة لا تمتد بعشر سنين ولا
بخمسة عشرة سنة بل اكل عليها الدهر وشرب
وانتفخت الحيثان وارتفعت القصور وكثرت
الابنية والرياش .

معلوم جداً ان هناك تلاعب في الاسعار
ان في الدواء او كان في الغذاء والا كيف
وجدت الحيثان ، ان احدهم لم يخرج الى هذه
الدنيا في الاردن وفي فمه ملقة من ذهب اننا
نعرف بعضنا ونعرف وزنا ونعرف من اين تأتي
الاموال صبا على قوم واخرون يفتشون الارض
ويلتحفون النساء نحن تعلم بأن في الغذاء
والدواء تلاعب وكذلك في الاسعار .

موافقهم وتضحياتهم الا بعد حين .

فهؤلاء في بقاع كثيرة من هذا العالم
اصبحوا ابطالا بعد أن كانوا ضحايا زمانهم .
ونماذج تاريخية مشرفة في العمل العام
تمت بهم دولهم ، فليكن يومنا هذا يوم فكر
ووجدان وضمير ، أساسه الشجاعة ، وقول
الحق ، والمحاكمة العقلية الزهية .

ونأمل أن يسجل لنا أباؤنا من بعدنا ،
بأننا قمنا بواجبنا وانسجمنا مع أنفسنا وساهمنا
في تعزيز مصداقيتنا أمام شعبنا الذي اختارنا
ممثلين أمناء عنه في هذا الزمان .

والسلام عليكم ،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
سماحة الشيخ عبد الباقي جمو ، والمتحدث
الذي يليه الشيخ حمزه منصور .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله تعالى يقول : ((ومن يتقي غير
الاسلام ديناً فلن يقبل منه)) وبدأت او احببت
ان ابدأ بهذه الآية الكريمة لا بين لرملاي الكرام
الحريصين على ما فيه الخير والسداد والرفعة
لهذه الامة .

ان الطريقة الصحيحة لتحقيق الابعايات
وتحديد السليبات لا يمكن ان يكون بما شرعة
الله ، لان الشريعة في اصولها وفروعها لم تأتي
بما ترفضه العقول ولكن قد تأتي بما لا تدركه
العقول ، ورسول الاسلام عليه الصلاة والسلام
يقول من ربي عشرة او عشرة خيء به يوم
القيامة ويده منقولة الى عنقه ، فان حكم بما

يقول ان هناك خيانة وتلاعب . . .

دولة رئيس المجلس : رجاء دعوا التكلم
يكمل بدون مقاطعة التكلم . تفضل سعادة
الشيخ .

الشيخ عبد الباقي جمو : ارجو ان لا
يقاطعني احد .

ولذلك حتى لا يضيع الوقت ، هذه
القضية يجب ان تحال الى القضاء وحتى يقول
القضاء كلمته وهناك تظهر الحقيقة ان كان
الوزير صادقاً في ماذهب اليه فنقول له شكراً
ولا نقولها سلفاً ، فان كان غير ذلك فعليه ان
يذهب الى يته ومن هناك يقف امام القضاء .

والسلام عليكم ورحمة الله

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الشيخ حمزه منصور السيد مفلح الرحيمي
المتحدث الذي يليه .

السيد حمزه منصور : السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

استهل كلمتي بقول الله تبارك وتعالى

((انا عرضنا الامانة على السموات
والارض والجال قابين ان يحملنها واشفقن
منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا))
صدق الله العظيم

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الرقع التي توضع عليها الاسعار يعلم
بعض الوزراء السابقين الذين وصلوا الى هذه
الوزارة المسكين ان مستوردي او وكلاء الادوية
بأشارة الى الشركات ترسل لهم هذه الرقع
الجديدة بتمديد المدة ، تكون المدة انتهت
فيستوردون العلب والرقع لتمديد المدة ثم تباع
هذه الادوية ، وهذا الموضوع اكثر من مرة
غطى عليها وستروا عليها ، ولكن الوزير
المسكين كأنه لم يمش في الاردن ، وكأنه لم
يحلم مرة فيما يقع ويدور ويحصل بدأ معاليه
يقول كذا وكذا فأذا بنا بدأنا نجلد اين الحقائق ؟
اين الوثائق ؟ وقد حمل الحقائق والوثائق وقال
لنا خذوها كلها حتى اصاب الضيق دولة
الرئيس ، قال له خذ بعضها وقدم ما ثأت منها
و الوزير يقول كلها لكم ثم تأتي نحن ونقول
له انت ارتكبت أثماً تماماً لمحاكمة الوحوش ،
نحن نعلم حق العلم ولو حاول البعض ان
ينطوي على الجريمة بالسنوات ومرورها ، الجريمة
تبقى جريمة وملاحقة ولو مر عليها سنين وسنين
حتى يصل الجرم ان لم يعاقب في الدنيا ليقف
بين يدي حكم الحاكمين والسنين والمناصب لا
تغير من طبيعة الانسان شيئاً ، وقديماً قالت
العرب اذا كان الطبايع طباع سوء فلا ادب
يفيد ولا اديب .

نحن نطالب واطالب بأسم ثلاثة
وعشرين نائباً بجهة العمل الوطني الا يترك
هذا الموضوع لمجلس النواب ، انما يحول برمته
الى القضاء فان كان الوزير محقاً واطنه كذلك
فلتوضع حد للتلاعب بأقوات الشعب .

أنا قلت مسكين هذا الشعب وعجيب
هذا البلد ، مجلس النواب عليه ان يراقب
الحكومة لا ان يجلد الحكومة او الوزير الذي

هكذا من الأهل

هذه كلمة نواب جبهة العمل الاسلامي :

سعادة الاستاذ عبد العزيز جبر

سعادة الشيخ عبد النعم ابو زلط

معالي الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

سعادة الدكتور همام سعيد

سعادة الدكتور محمد عريضة

سعادة الدكتور بسام العموش

سعادة الشيخ ذيب انيس

سعادة الدكتور محمد الحاج

سعادة الاستاذ سليمان السعد

سعادة الاستاذ صنيف الله المرمي

سعادة الدكتور احمد الكوفي

سعادة الاستاذ عبد الرحيم عكور

سعادة الاستاذ احمد الكساسبه

معالي الدكتور عبد الله المكايله

سعادة الاستاذ بدر الرباطي

بالاضافة الى ملقي الكلمة حمزه منصور

ابتداءً نشكر معالي وزير الصحة الذي اتاح بمقابلته الصحفية فرصة لمجلس النواب ليتدارس قضية وطنية هامة تتعلق بفداء المواطنين ودوائهم وفتح الباب امام من يريد ان يناقش بعض جوانب الخلل في تشريعاتنا وممارساتنا الغذائية والدوائية . وان كنا نسجل عتبنا على معالي الوزير للتراجع الواضح عن المستوى

الذي عبر عنه في اللقاء الصحفي هذا التراجع الذي لمسه المواطنون في اللقاء التلفزيوني الذي تلا للمقابلة الصحفية كما لمسوه وهم يستمعون الى خطابه في مجلس النواب وحين اطلعنا على النص الذي تلاه معالي وزير الصحة في مجلس الأمة لاحظنا تعديلات بخط اليد طالت معظم صفحات الخطاب الذي طبع طباعة أنيقة وبالنسبة الكبير وتفاوتت هذه التعديلات بين تعديل بسيط وتعديل كبير تغير معه المعنى حتى وصل الأمر الى اضافة صفحة تختلف عن ورق الخطاب وطابعته كما تختلف في مضمونها . وهذا يوحي ان هنالك رقابة تمت على بيان السيد الوزير وربما على لقاءه التلفزيوني مما يعني ان هنالك ضغوطات مورست على معاليه لا نعرف مصدرها او غايتها .

مع عظيم تقديروا للشرفاء من ابناء شعبنا في القطاعين العام والخاص على اختلاف مواقعهم وهم كثيرون بحمد الله ممن ينطلقون من منطلق مخافة الله والاخوة الصادقة لكل مواطنيهم الا اننا نجد انفسنا متفقين مع معالي وزير الصحة في ان هنالك فسادا في قطاع الدواء والغذاء ونضيف الى ما ذكر ان هنالك فسادا في سائر القطاعات كان وما زال ولسنا وحدنا في ذلك فهذا شأن وطننا العربي المكروب ولا أدل على ذلك من بروز شعار التصدي للفساد في بيانات المرشحين للانتخابات النيابية ولاسيما عام ١٩٨٩ ومن تقدم نواب المجلس النيابي الحادي عشر بقضايا كثيرة تمت احالتها الى القضاء ومن تجاوب شعبنا مع هذه الصرخة التي أطلقها معالي وزير الصحة زنا هذا الحضور المكثف الذي يشبه جلسة الفقه .

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

الا دليلاً على ذلك نوافق معاليه ايضا على ان هناك مواد غذائية قد وصلت الى حدودنا البرية والبحرية ومطارنا فاقدة لقيمتها الغذائية او تحولت الى مادة غير قابلة للاستهلاك البشري حتى لو كانت الوثائق المراقبة لها تشير الى صلاحيتها من الناحية الشرعية او الصحية وما قصة السمك الذي كتب عليه ذبح على الطريقة الاسلامية أو لحم الخنزير عنا بيعه او المعلبات التي ضبطت في الاسواق مدونا عليها تاريخ صنع لم يحن بعد وقد احيل بعض هذه الحالات الى القضاء كما هو الحال في احد أنواع الجبن .

ونوافق معاليه ايضا على أن هذه المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري يتم رفض كميات كبيرة منها من خلال معاينتها الحسية او المخبرية فيجري اتلافه أو اعادة تصديره او تحويله الى أعلاف للماشية أو لصناعة الكحول وأن قدرنا منها يتم تسريه الى الاسواق ليأكله المواطنون قبل ان يتجهوا الى عدم صلاحيته او يكتشفه احد موظفي وزارة الصحة او البلديات وما قصة سمك العرموط وبعض كميات التمور عنا بيعه .

ونتفق مع معاليه ايضا ان بعض مستوردي هذه المواد الغذائية اقول بعض ولا أقول الكل سواء كانوا اشخاصا عاديين او اعتباريين يبدلون جهوداً حثيثة للضغط على اصحاب القرار لاعادة النظر في فحصها مخبرياً تمهيداً لاجازتها وقد يطالبون بارسال عينات منها الى خارج البلاد للحصول على تقارير تبين صلاحيتها وهم قادرون على ذلك .

أقول قادرون على ان يأتوا بشهادات من بلد المنشأ تثبت أنها صالحة حتى لو وصل العفن ذنبها .

ومن امثلة الضغوط في هذا المجال ما حدث بشأن بعض المكسرات والاجبان الملوثة بمواد معدنية واللحوم المستوردة لصالح وكالة الغوث وربما تدخل بعض المحققين التجاريين وبعض كبار مسؤولي وزارة التموين لمصلحة صفقة لحوم مستوردة لحساب قواتنا المسلحة ولكن بعض الشرفاء من الموظفين فوتوا على اصحاب هذه المصالح الفرصة حيث تم قبول الصالح منها فقط بعد لتي .

ونتفق ايضا على ان هناك مواد غذائية تحفظ في مستودعات غير مناسبة من حيث الحرارة والضوء والرطوبة والحشرات والجذان وان بعضها يقتصر الى الاشراف الكافي .

ومن يرد الاضطلاع فليعد الى تقارير ديوان المحاسبة .

ونضيف الى ما أورده معالي الوزير مايلي :

١- ان اللحوم الطازجة المستوردة يجري لها فحص حسي دائما ويجري لها فحص اشعاعي احيانا وبمعدل مرتين شهرياً ولكنها لا تفحص مخبرياً ، اللحوم التي تأكلونها ولا تفحص مخبرياً لمعرفة ما فيها من هرمونات مع التسليم بخطورة الهرمونات .

((وهنا انصت الجميع للأستماع لأذان المغرب))

السيد حمزه منصور : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة أت سيدنا محمد

هكذا من الأهل

الوسيلة والفضيلة وابعث اللهم مقاماً محموداً الذي وعدته .

دولة الرئيس ... استأنف الحديث .

٢- ان المواد الغذائية المستوردة لصالح قواتنا المسلحة لا يتم فحصها من قبل وزارة الصحة او مسالخ عمان فهل نحن مطمئنون الى سلامتها ؟

٣- ان المنتجات الزراعية التي يتناولها مواطننا - وكلنا يعلم ان هذه المواد يجري تسميدها ومكافحة الافات التي تتعرض لها - لا تتم عملية اختبار تضمن زوال آثار مخلفاتها

وفي ضوء الاستيضاحات والتقارير التي صدرت عن ديوان المحاسبة نود ان نتساءل حول بعض المواد الغذائية كيف تم طرحها في الاسواق ومن ثم الى فم المستهلك ؟ وما مدى الخسارة المعنوية والمادية المترتبة عليها وما مدى تجارب الجهات المعنية مع هذه الاستيضاحات ؟

١- الحليب :

لماذا نصبت وزارة التموين نفسها مكان الشركة المستوردة لمادة الحليب حين سمحت بتصدير ٣٥ الف كرتونة الى العراق بعد ان قررت اللجنة انها صالحة لمدة ستة اسابيع فقط وتحفظ مندوباً وزارتي الصحة والصناعة والتجارة على قرار اللجنة .

وكيف قامت وزارة التموين باستدراج عروض من اصحاب المخازن لبيع تسعة الاف كرتونة لأصحاب المخازن كمحسنات في صناعة الحيز والكمك وخلافه بعد ان ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري وان صلاحيتها للاستهلاك البشري فقط علماً بأن الشروط

المتفق عليها مع المتعهد توجب رفض أي كمية متفخة او تالفة بموجب المادة (١٦) من الاتفاقية ويلزم المتعهد باعادة تصديرها او اتلافها ؟

٢- القمح :

لماذا عمدت وزارة التموين الى تبرير الموافقة على شحنة قمح مقدارها خمسون الف طن لصالح احدى المؤسسات قيمتها ٦٧٥٠.٠٠٠ دولار بعد ان طلب وزير الصحة عدم التخليص عليها لما فيها من حشرات حية وسوس وبعد ان قرر مختبر الجمارك انها غير صالحة للاستهلاك البشري وهل صحيح ما قاله معالي وزير التموين من أن مسؤولية وزير الصحة تبدأ بعد انتاج الحيز فقط ؟

ولعل التقارير الواردة من محافظة اربد والتي تشكو من عدم توفر الشروط اللازمة في الطحين تؤكد مدى خطورة الموافقة على مواد غذائية غير موافقة للمواصفات (الوثيقة مرفقة) .

٣- هناك تساؤلات كثيرة حول سماح وزير التموين باعادة تصدير الفروج اللاحم الى العراق بعد ان رفضه المختبر .

وحول قبول وزارة التموين بمبلغ خمسة وسبعين الف دولار تعويضاً عن الخسارة التي تكبدتها الوزارة في الدرة الصفراء البالغة (٢٠٧٤٤٨) دينار ، انا اكلم من وثائق وزعت عليكم يوم الخميس الاخوة مع كل التقدير لذاكرتكم .

وحول المواد الغذائية غير الصالحة

للاستهلاك البشري المكندة في مستودعات المؤسسة المدنية .

وحول تعديل مدة الصلاحية للزيتون من ١٥ شهرا الى ٢٤ شهرا بما تسبب في وجود ٥٦٠ طن تالفة ومفتوحة .

٤- ونتساءل عن المعلومات التي تشير الى ان مستودعات وزارة التموين في العقبة تتعرض للفساد والتلف وانه تم تبخير هذه المستودعات للقضاء على السوس الموجود في الطحين والرز وأنه تم بيع المواد للتجار رغم الاحتجاج الشديد لوجود الحشرات الضارة .

٥- ونتساءل ايضا حول ما يقال هنا اقول يقال للدقة عن اللحوم المستوردة من الهند وعن قرار معالي وزير الصحة في ٩/٢٠/١٩٩٣ بعدم السماح باستيرادها استنادا الى تقارير منظمة الصحة العالمية المتضمن ان الابقار الهندية مصابة بالحمى القلاعية ولذا تم العدول عن هذا القرار ولمصلحة من ؟

دولة الرئيس ... الاخوة الزملاء .

إننا نتفق مع معالي وزير الصحة تماماً من حيث الحرص على مدى سلامة الادوية وجودتها وضمان وصولها للمريض على أعلى درجة من الكفاءة ونرى ان اي تهاون في ذلك يشكل جريمة يعاقب عليها عند الله وأمام القانون .

كما نتفق معه على ان هنالك غلاء فاحشاً في اسعار الدواء ينوء بحمله متوسط الحال فكيف بالفقير الذي قد تأتبه منيته قبل ان يصل اليه الدواء والمساكين هو الذي لا يملك تأمين صحي في هذا البلد ومن هنا ينبغي ان

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المتقدمة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٢٧

تفتح الحكومة اذنيها وقلبها لصراخ سنوات طويلة بوجود التأمين الصحي الشامل لكل مواطن اقول وان كانت المستشفيات ليست احسن حالا من الدواء .

كما نتفق مع معاليه ان هنالك أدوية مهربة أو تم التداول بها بغير وجه حق سواء وردت من وزارة الصحة (مباحة لوزارة الصحة) أو العينات المجانية او انتهت مدة صلاحيتها او جرى تلاعب في اسعارها او لم يتم تسجيلها أو جرى بيعها دون وصفة طبية خلافاً للتشريعات ، قد يكون القدر قليلاً وقد يشكل نسبة قليلة بالاضافة الى نسبة الصالحة الكثيرة ولكنها ظاهرة خطيرة تستوقفنا جميعاً .

كما نتفق معه ايضا ان كميات هائلة من الادوية قد تم اتلافها بعد انتهاء مدة صلاحيتها حيث كانت وزارة الصحة قد اشترتها بغطاءات يحتاج استهلاك بعضها الى عشرات السنين كما تقول بعض التقارير كما هو الحال بالنسبة للأنسولين وعلاج الاسنان ومن هنا ذهبت وزارة الصحة توزعها بالجان على الجمعيات او تحاول اتلافها وان لوازم تم تسلمها دون التأكد من مطابقتها كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المستعملة في كمبريسرات الاسنان وأن هناك مخالفات في مجالات الحفظ والتخزين وان هناك اعتداءات على المال العام حصلت في مواقع كثيرة وان كثيراً من مواد طب الاسنان تدخل الى البلاد وتوزع دون رقابة ورغم الحاج نقابة الاسنان (الوثيقة مرفقة) .

ووثيقة نقابة الاسنان وصلت الى كل اصحاب المعالي والسعادة والسماحة من النواب وان هناك ضغوطاً تمارس على بعض المعنيين

هكذا من الأهل

لتغيير تقاريرهم وإن هنالك إمكانية للحصول على تقارير غير حقيقية من بلدان ذات سمعة عالية في مجال الدواء وإن هنالك محاولات لاختفاء الحقائق وتساءل هنا عن قصة شريطين متلفزين اعدا عام ٨٤ حول الدواء لماذا لم يربا النور ومن أخفاهما وما هي الحقيقة الكامنة فيهما .

وتنق مع معالي الوزير في ضرورة من تشريعات تحكم عمل المختبر وتضبط جودة الاداء وتطوير المختبرات وتزويدها بجميع الاجهزة والمستلزمات التي تضمن أعلى درجة من الدقة في إعطاء النتائج واستقطاب الكفاءات العالية والخبرة الكافية من الذين أبعادوا أو ابتعدوا عن المختبرات ووضع الاسس الدقيقة الواضحة المحددة لتمكين الرقابة الدوائية من تقييم العمل في ضوءها .

ومن حقا على معالي الوزير ان يجيبنا عن الاسئلة التالية اجابة صريحة يتحمل مسؤوليتها امام الله وأمام المواطنين ثم امام المواطنين الذين أركلت اليه امانة الحفاظ على غذائهم ودوائهم :

١- هل تقدمتم بمشاريع قوانين او أنظمة تضمنت تحقيق الاصلاح المنشود في مجال الدواء والرقابة عليه ولمستم عدم نجاح من الحكومة او اجهزتها نرجو تزويدنا بملومات واضحة حول هذه القضية ليتمكن مجلس النواب من الاطلاع عليها لتحديد موقفه من الحكومة في ضوءها وماذا قصدتم بقولكم أن دولة رئيس الوزراء طلب اليكم ان تهدوا الدواء ؟ وهل يعني هذا ان اهتمامكم بغذاء المواطنين يتضرب من اللب ؟

٢- هل حاولتم معاليكم اجراء التغييرات اللازمة في بنى وكوادر وزارة الصحة لتحقيق الاصلاح المنشود ؟ وهل وجدتم من يحمي المسؤولين عن الفساد ؟ نرجو تسمية الاشخاص الذين يميكون عملية الاصلاح ؟ والجهات التي توفر لهم الحماية ؟

٣- هل لديكم ما يثبت مقولة ان الذين يديرون الرقابة الدوائية لهم مصالح في الخارج ؟ نرجو تزويد المجلس باسمائهم والوثائق المتعلقة بمصالحهم واعلامنا بالاجراءات التي تمت بحقهم .

٤- هل تم التعرف على الاشخاص او الجهات التي تقوم بتوزيع الدواء دون ان يسجل لدى وزارة الصحة وما هي الاجراءات التي تمت بحقهم ؟

٥- نطالب بنتائج التحقيق في قضية تسريب العينات الدوائية الى السوق لمعرفة المستفيدين من هذه العملية .

٦- هل هنالك علاقة بين التوكيلات الاخيرة في وزارة الصحة وما اسميتموه بالمانيا ؟ وهل الاشخاص الذين تسلموا المسؤولية في عهدكم يمثلون نقلة نوعية على طريق الاصلاح ؟ وما الأسس التي اعتمدتموها لهذه الغاية .

٧- لماذا لا تخضع الأدوية المستوردة لصالح القوات المسلحة للرقابة الدوائية في وزارة الصحة ؟ وهل لدى القوات المسلحة المختبر الذي يضمن سلامة الدواء للتداول في الخدمات الطبية الملكية وكفائه وما الدور الذي قمت به في هذا الاتجاه وهل وجدتم عوائق تحول بينكم وبين المهمة التي تريدون تحقيقها ؟

٨- هل هنالك ما يحول بين اجهزكم الرقابة وبين التفتيش على مستودعات الادوية في القطاعين العام والخاص ؟

٩- هل تعتقدون ان بعض حالات الوفاة التي حصلت في المدينة الطبية ومستشفى الجامعة الاردنية والمفرق وغيرها وأعلن انها حصلت قضاء وقدرا ترتبط بعدم صلاحية الدواء ؟ وهل جرى تحقيق في هذا الامر ؟ وما النتائج التي توصل اليها ؟

١٠- هل انتم مطمئنون الى سلامة الادوية التي يقدمها الاطباء للمراجعين في عياداتهم وهل تخضع لشروط الرقابة الدوائية ؟ وما الذي يحول دون مراقبتها ؟

١١- ما مدى الدقة في مضمون قراركم معالي الوزير المتضمن فحص عينة من اربع عينات لقاء مائة دينار وهل تعتبر هذه العينة ممثلة ومنسجمة مع حرص معاليكم على سلامة الدواء ؟

١٢- هل يعتبر مختبر الدواء في وزارة الصحة مختبرا مركزيا للشرق الاوسط ومن منحه هذه الصفة وهل هنالك شهادات من منظمة الصحة العالمية تشيد بمستوى اداء مختبر الدواء في وزارة الصحة وماذا يعني ذلك ؟

١٣- هل لكم ان تخبرونا عن مدى دقة ما نشرته الوطن العربي في عددها الصادر في ١٧/٧/١٩٩٢م عن مائتي وحدة دم ارسلت الى الاردن من شركة بلازما فارم سيرا النسبوية وهل اجتازت الفحص وكم عدد الاشخاص الذين حقنوا بها وهل اصيب احد منهم بالايذ ؟ ومن الذي لفت نظر وزارة الصحة الى خطورة هذه الوحدات ؟ وماذا تم

بشأنها ؟

والآن نتوجه بالأسئلة التالية الى الحكومة الموقرة .

١- هل كانت الحكومة على علم بان معالي وزير الصحة سيلجأ الى الصحافة للتعبير عن احتجاجه على الوضع الغذائي والدوائي ؟ وهل اعطت الضوء الأخضر لدائرة المطبوعات والنشر لنشر تصريحات السيد الوزير في الوقت الذي جرى فيه التعميم على زيارة (٨٣) حاخاما يهوديا الى البلاد وعلى البيانات الصادرة عن هذه الزيارة لما فيها بيان وقعه اكثر من (٢٠) نائباً محترماً في هذا المجلس .

٢- لماذا تعاملت الحكومة بسلبية تشبه الشلل بعد المقابلة الصحفية مع السيد الوزير ؟ هل يعني هذا ان الحقائق التي يملكها معاليه لا تسمح بالحركة بعد ان تم تثبيت الكتفين ؟ أم ان الحكومة أعطت الاشارة للتغطية على قضايا كبرى تجري داخل الوطن وفي منطقتنا العربية .

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

ما تقدم نخلص الى مايلي :-

١- نقدر لمعالي وزير الصحة موقفه الجريء وغيرته التي أبداهها بغض النظر عن الاسلوب الذي اعتمدته ونطالبه بتقديم معالم برنامجه للاصلاح الغذائي والدوائي .

٢- تنق مع معالي الوزير على ان هنالك فسادا بغض النظر عن حجم هذا الفساد

هكذا من الأهل

ويستدعي هذا الفساد أعلى درجة من المسؤولية في البحث والتقصي وتعتقد ان لجان التحقيق هي المؤهلة للوصول الى مواقع هذا الفساد وتحديد المسؤولين عنه وتقدير حجمه .

٣- نطالب معالي الوزير ان يقدم لهذا المجلس الكريم تقريراً واقعياً يتضمن المعلومات الكافية عن اسماء المرفطين والمتلاعبين بقوت الشعب ودوائه والمواطنين معهم في جهاز الحكومة كما نطالبه بتقديم هذه المعلومات الى النيابة العامة لتتدخل السلطة القضائية بمسؤولياتها .

٤- نطالب معالي وزير التمرين بتقديم بيان واف يوضح الحقيقة الكاملة للوضع الغذائي في ضوء ما كشفت عنه التقارير التي قدمها معالي وزير الصحة وما تناوله وسائل الاعلام ولا سيما في الآونة الاخيرة وتقديم معالم خطته في اصلاح الغذائي .

٥- نفتح على مجلسنا الموقر تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة قضايا الفساد في مجال الدواء والغذاء وموافاة مجلس النواب بتقارير وافية تضع بين يديه صورة الوضع الغذائي والدوائي بوضوح تام .

٦- ولما كانت الحكومة تتحمل متضامنة المسؤولية عن هذه القضية المتعلقة بأمننا الغذائي والدوائي الذي تشارك في المسؤولية عنه وزارات الصحة والتموين والزراعة والصناعة والتجارة والمالية فاننا نطالبها بالاستقالة والا فاننا ندعو زملاءنا النواب لعقد جلسة لطرح الثقة بالحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام
شكراً ، السيد مفلح الرحيمي والمتحدث الذي يليه الدكتور احمد القضاء

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ والصلاة والسلام على رسوله الامين ﴾

دولة الرئيس ... حضرات الزملاء

استهل كلمتي باعلان الاندهاش والصدمة التي انتابني لدى قراءتي لمضمون التحقيق الصحفي الذي جرى مع معالي وزير الصحة السيد عبد الرحيم ملحم وهذا الشعور بالصدمة هو الذي لمسته في أوساط شعبنا الصابر الأبي الشجاع على اتساع الوطن وبقاعه .

هذا الاندهاش والصدمة ناتجين عن الاستغراب من ان يكون في هذا الوطن الذي يراه ويشيد صرحه وعزه قائد هاشمي قد ينحني المورخون احتراماً لمسيرة قيادته التي عز مثلها في هذا الزمان .

ان القضية التي بين ايدينا تكتسب اهميتها ... القصوى واولويتها على سلم القضايا التي يمر بها الوطن كونها قضية تتعلق بصحة انساننا وسلامته هذا الانسان الذي قال عنه الحسين أنه اغلى ما نملك .

فهل نجد بين ابناء شعبنا قلة تقترب ايديها الالم والدوان علينا وهم منا التي استغرب ويستغرب معي كل مواطن شريف ان يكون بيننا من يعتدي على غلاله وصحته ويدعي انه جزء من هذا الوطن .

التي واقن ان التحقيق سيثبت بأن هؤلاء

ليسوا من شعبنا لأنهم مندمسون بين صفوفنا يعيشون بحياة شعبنا وصحته فساداً وهم الد اعتادنا ويجب ان ينالوا العقاب الرادع في الدنيا ولهم في الآخرة سوء المقام .

دولة رئيس المجلس

اخ مفلح اسمح لي لحظه ، يا اخوان حضرات النواب رجاء ما احد يغادر القاعة بما فيهم ابو سهل وابو عربي .

السيد مفلح الرحيمي :

دولة الرئيس ... حضرات الزملاء

أتني وبأسم الشعب الذي دفع بي الى هذا المقام احبي الوزير الانسان هذا المواطن الذي سطر مثالا بالانتماء للوطن والوفاء بقيادته الهاشمية يكشف هذه القضية بكل شجاعة وصراحة ونحن بأمر الحاجة لها من كل وزير ومن كل مسؤول بغض النظر عن موقعه ومكانه

مؤكداً انه اذا ثبت بالتحقيق ان جزءاً بسيطاً مما قيل صحيح فإنه كاف بأن تكون هذه القضية تستحق منا كل الاهتمام والمتابعة والحساسية .

واطلب من معالي الوزير بيان اسماء الغائبين بدواء وغذاء الشعب لينالوا العقاب الرادع .

واصرح هنا من تحت هذه القبة بأنني واثاء حديثي مع بعض الوزراء في حكومتنا الرشيدة كان هناك تأكيد على وجود الحيتان وما هو أكبر من الحيتان . وهذه دلالة كافية على التقاء الحكومة مع النواب في هذا الموضوع .

دولة الرئيس ... حضرات الزملاء

نظراً لخطورة هذه القضية وانعكاساتها على حياة المواطن وصحته فأنتي اطالب المجلس الكريم بتبني قراراً فوراً بالطلب من الحكومة باحالة القضية الى النائب العام للتحقيق ومحاسبة الايدي الملوثة للوطن وصحة مواطنه ، وان تعطى الاولوية لاعادة هيكلة القنوات التي تمر منها الاغذية والادوية لتكون عبر مؤسسات مؤهلة ومتخصصة قادرة على التأكد من صحة وسلامة الغذاء والدواء ومطابقته من حيث افضل الشروط الصحية والمواصفات الفنية المعتمدة في الدول المتقدمة .

وأخيراً أتمنى لبلدنا كل الخير وان تبقى مسيرته مسيرة فخر وعز وغناء بقيادة سليل الدوحة الهاشمية راعي المسيرة وباني امجاد الأمة جلالة الملك الحسين المفدى وولي عهده المحبوب امد الله في عمره ومتعه بموفور الصحة والعافية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،

الدكتور احمد القضاء . المتحدث الذي يليه السيد طه الهباهبه

الدكتور احمد القضاء :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

دولة الرئيس ... الزميلة المحترمة

الزملاء المحترمون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

احبي الشرفاء الامناء المخلصون من ابناء شعبنا

هكذا من الأصيل

الذين اذا اتمنوا اوفوا واذا عملوا اخلصوا واذا حدثوا صدقوا ، وليخسأ الاشرار للذين اذا اتمنوا خانوا واذا عملوا طغوا وافسدوا واذا حدثوا كذبوا .

فمثل هؤلاء وأولئك كمثل النور والنار فالنور هداية ورحمة والنار ضلالة وعذاب . أوليس للذين يقفون أنفسهم لخدمة الأمة هم رحمة لها كيف لا وهم الذين يحمون جراحها ويحملون أعبائها ؟ كيف لا وهم الذين يقبلون عثراتها ويأخذون في معارج الرقي والتقدم بيدها .

وأما الذين يتدرون بها قاتلهم الله فافكهم وغدرهم فهم الذين يتناولون أمنها واستقرارها وسلبونها نعيمها وازدهارها .

دولة الرئيس .. الزميلة الفاضلة .. الزملاء الأفاضل .

لقد نجح الشعب الاردني اثر سماعه واطلاعه على تصريحات معالي وزير الصحة وتساءل حيراناً مندهشاً هل يوجد بين ابناء الشعب الاردني الطبيب الرقي من ينحط الى هذا الدرك الاسفل من فساد الضمير وسوء الاخلاق . هل يوجد بين ابناء الاردن من يتاجر بالارواح وفلذات الاكباد .

هل يوجد بين ابناء اردن الشهامة والوفاء والايثار من افرغته شهوات الدنيا وزخرفها من رحمة العباد ؟

دولة الرئيس .. الزميلة الكريمة .. الزملاء الكرام

ان الحيتان والديناصورات والقطط السمك التي اشار اليها معالي وزير الصحة

في لقاءه الصحفي وفي بيانه الذي لقيه على مسامعكم ان وجدت فهي عدوة للشعب وهي منذ زمن طويل قد استباحته دمه وأفسدت عليه حياة ولعلنا نميل الى وجودها حين نستأنل

من الذي أطعم الشعب اللحوم الملوثة بالاشعاعات النووية فكلكم تذكرون حادثة مفاعل (تشرنوبل) وما أعقبها من تلوث للمنطقة المحيطة بها بالاشعاعات النووية ففكر أهل المنطقة بما يصنعون بمتجاتهم من اللحوم والألبان والأجبان فجاءهم الجواب قريباً سهلاً من غير عناء فسوق القمامة في الشرق الاوسط مفتوح ومباح فلا رقابة ولا مسائللة والحيتان جاهزة لتسويق كل شيء من اجل ابتلاع كل شيء وليماني سكانه اشد الآلام والأمراض وليدفنوا في القبور فهم بالنسبة لهؤلاء الاشرار اللام ليسوا إلا كالانعام بل أقل درجة .

دولة الرئيس .. الزميلة الكريمة .. الزملاء الكرام .

لعلنا نميل إلى وجود مثل هذه الديناصورات والحيتان حين تتساءل من الذي أطعم الشعب الأردني مارتيديلا اليونوم (اللحم المملب) وهي من متوجات شركة زوان وفي الغالب كانت قد دخلت كل بيت في الاردن وتناولها البعض ملذة وشهية فتجارتها رابحة في اسواقنا منذ زمن بعيد وبقيت كذلك حتى اكتشف انها مخلوطة بلحوم وسموم الخنازير وقد كانت تقدم لنا على أنها لحوم بقرية فخطبت الشركة الصانعة بذلك فما كان منها الا ان قدمت اعتذار شخصياً على هذا العمل الذنيء ألا لعنة الله على الخنازير البشرية التي تستهتر وتستعزى بقميما ومعتقداتنا وعقيدتنا أما علموا ان الله انزل فيهم قرآناً يتلى

على مر الدهور والأزمان حيث قال جل من قاتل :

((الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون . أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين . مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يصرون . صم بكم عمي فهم لا يرجعون)) صدق الله العظيم

دولة الرئيس .. الأخخت الكريمة .. الأخوة الكرام

إن قضايا الفساد في أمور الغذاء كبيرة ابتداء من وجبات السمك الفاسد إلى بقايا حليب المصانع الذي طرح في الاسواق الى القمح الذي يحتوي على حشرة الترايبوليوم التي تفرز المواد المسرطنة الى الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من بقايا المبيدات الحشرية الى التلاعب بمدد الصلاحية للمواد الغذائية الى سوء الرقابة الى نقص القوانين والتشريعات فكلها قضايا ملحة لابد من فتح ملفاتها ومراجعة والاهتمام بها .

دولة الرئيس .. الاخخت الكريمة .. الاخوة الكرام .

أما فيما يخص الصناعة الدوائية فإنني افخر بما وصلت اليه هذه الصناعة من تطور وازدهار في بلدنا الحبيب اذ انني ومن واقع التجربة كطبيب مارس مهنة الطب لسنوات طويلة أثق كل الثقة بالدواء الأردني وتتميز ثقتي به يوماً بعد يوم عن مثيلاته من الادوية المستوردة ولكنني استنكر التلاعب بأسعار الادوية واحتكارها لأن ذلك تلاعب في حياة

الناس وأقدارهم ومقدراتهم .

دولة الرئيس .. الزميلة الفاضلة .. الزملاء الأفاضل

اسمحوا لي ان اذكر بحديث رسول الله ﷺ حيث قال ﴿ ما من عبد يستريحه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشئ لرعيته الا حرمته عليه الجنة . صدق رسول الله ﷺ

فالحكومة والقضاء والشعب ونواب الشعب مدعوون للوقوف في صف واحد لمعالجة مثل هذه القضية الخطيرة فليس بيننا من يقف خصماً للحق والعدل وليس بيننا من يقف نصيراً للظلم والفساد فنحن ابناء شعب واحد زادنا اخلاصنا لقيادتنا وحبنا لوطننا الذي من أجله نحيا ومن أجله نموت وهنا لابد ان ادعو الى اتخاذ جملة من الاجراءات .

١- إحالة القضية الى القضاء ليقول كلمته .

٢- تشكيل لجنة متابعة من السلطات الثلاث .

٣- احداث ادارة او مؤسسة تتولى شؤون الغذاء ورقابته من مسألة الى ان يدخل فم المستهلك لمنع التناخل والازدواجية الموجودة حالياً بين الوزارات والمؤسسات وعددها سبع في الوقت الحاضر .

٤- تطوير مختبرات الأغذية وتحديث أجهزتها ورفع كفاءة العاملين فيها لتناسب التطورات العلمية والتكنولوجية .

٥- تحديث القوانين والتشريعات لتكون قوانين مستقلة جامعة لامتشئة كما هو في

هكذا من الأصل

الوقت الحاضر بما يخص الغذاء والدواء من أجل معالجة المستجندات والمتغيرات وأخيراً حفظ الله الأردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الحسين المقيدي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد طه الهياهي يليه السيد فوز الزعبي .

السيد طه الهياهي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ...

أيها الأخوة الاعزاء ...

نجتمع اليوم لنناقش قضية خطيرة ، ولعلها أخطر قضية في تاريخ الأردن الحديث ، لأنها تتعلق بنقاء الانسان ودوائه ... وبالتالي بوجوده ، ومستقبل اجياله محليا وعربيا ودوليا ...

ان موضوع الفساد موضوع قديم ، والحديث عنه قديم ، سواء اكان الحديث لقوا ونافلة ام حقيقة واضحة كالشمس .. ولست انهم الحكومات السابقة ولا انهم وزراء بعينه ، لانه كان في الماضي حديث كواليس وصالونات سياسية اما اليوم فانه تصريحات مسؤول في اعلى السلطة التنفيذية ، تصريحات لم تقل في مجلس الوزراء او امام مجلس النواب وإنما جاءت نارية مدوية على صفحات جريدة اسبوعية محلية .

دولة الرئيس ...

أيها الزملاء ...

ان الرعب الذي أثارته تصريحات معالي وزير الصحة في نفوس المواطنين وعلى الساحتين العربية والدولية ، وما تلا ذلك من بوادر أمنية هنا ... وهناك ... تستوجب منا التوقف طويلا امام هذا الامر ، وتستوجب منا أخذها بمجمل الجهد والاهتمام والا وجدنا أنفسنا وبلدنا في مهب الريح لا قدر الله .

أقول دولة الرئيس ... ان أمن الاردن ومستقبله أهم وأعلى عندي من أي حكومة او وزير ، واقدس من أي شيء في الدنيا ، ولهذا فان مصلحة الاردن هي الاولى والاخيرة ، ولن نسمح لاحد كائنا من كان ان يعيث بأمنه واستقراره ، وكل الحيتان والدنياصورات أمام بقاء الاردن لا شيء ، فلا صوت يعلو على صوت الوطن .

دولة الرئيس ...

أنا لست ضد وزير الصحة ، ولست مع الاطراف التي تحدث عنها وعنائها بتصريحاته ، ولكنني مع الحق والعدالة ، مع متابعة القضية بجدية متناهية حتى انكشاف خيوطها ، ولنا كامل الثقة بدولة رئيس الوزراء لما عرف عنه من امانة ونزاهة وخلق قويم ، بأن يأمر بتحويل هذه القضية بكاملها الى النائب العام ، لينال الطرف المدان جزاءه العادل حتى لا يبقى هذا الوطن لقمة سائفة لمن هب ودب .

كما واقترح تشكيل لجنة برلمانية خاصة لمتابعة تطورات القضية وموافاة مجلس النواب بكل مستجداتها دون هوادة او لين ...

دولة الرئيس ...

أيها الأخوة الزملاء ...

اناشدكم الله ان تتاملوا مع هذه القضية بتقلية وهذوء لأن الوضع لا يسمح بغير ذلك ... فالوطن يواجه مخاطر كثيرة تستدعي منا التماسك واليقظة والحرص على منجزاته التي أخذت من الحسين ردا من الزمن ، وجعلتنا مصير فخر واعتزاز بالانتماء لهذا الوطن الصغير بحجمة .. الكبير .. الكبير .. باماله وطموحاته وموقعه من الجسم العربي ..

وليحفظ الله الاردن والحسين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام وشكراً لك ، السيد فوز الزعبي ، يليه السيد توفيق كريشان

السيد فوز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

دولة رئيس المجلس المحترم

ارجو ان اشير هنا اننا نواب متساوون بالحقوق والواجبات فمالي ارى عدم تطبيق الدور المسجل لدى الامانة العامة بالنسبة للكلمات فمن المسؤول للجلسات القادمة ؟ هل هو الرئيس ام الامانة العامة ؟ وشكراً .

دولة الرئيس الزملاء النواب المحترمين

نناقش اليوم قضية تعتبر من أهم القضايا التي تتعلق بحياة وبقاء الانسان ، والتي أصبحت هذه الايام الهاجس الذي يؤرق كل مواطن في هذا البلد الطيب ... ألا وهي قضية الغذاء والدواء .

ولم يقف الحد دولة الرئيس الزملاء النواب ، هذه القضية كحالة محددة ، بل قفز الى أمور مست بها الثقة والمصادقية التي وجدت عند المواطن تجاه الحكومة ، ممثلة بمؤسساتها المختلفة ، وبالتالي اصبح النظر الى مجلس النواب والى ممثلي الشعب ، ليناقشوا قضية جديدة قديمة الا وهي قضية الفساد والتي حاول بعض المفرضين المترصين بهذا البلد ترجمتها بلغتهم الخاصة لتشويه صورة هذا الوطن ، ووسمه بصفة ما كانت ولا يمكن ان تكون - صورة مقززة من الفساد والعيثية والفوضى وشريعة الغاب ، صورة اللاتناء ، واللامتياز واللامأل - بهدف خلع المصادقية والثقة والاحترام الذي يتمتع به هذا البلد والتي هي احدى مقوماته داخليا وخارجيا . مشوهة بذلك مسيرة الكفاح والمعاناة التي تحملها هذا البلد شعباً وقيادة والتي هي الاساس في هذه البنية التحتية والاقتصادية والتعليمية - بلد بلا مقومات يصبح بهذه الصورة المتطورة .

دولة الرئيس الزملاء النواب المحترمين .

ان قضايا الفساد موجودة في كل المجتمعات بما فيها الديمقراطية المتطورة الا ان الفساد مرهون بحفنة من اصحاب الضمائر المنيعة ، والانتماء المفقود . حفنة من الاشخاص الذين لا يعيشون الا من خلال الآخرين والمتاجرة بحياتهم ومص دمائهم هؤلاء المتاجرون / لم ولن ، ولا يمكن لهم ان يتبادوا بفسادهم ونشر سرطان العيث ولو كانت الحكومة قد تعاملت مع مثل هؤلاء بجدية وحزم اكثر وكانتهم كما تكانح اعداء هذا الوطن وخزنته ، وهذه نقطة تسجل على الحكومات الاردنية خاصة ونحن

هكذا من الأهل

نستعرض مسلسل الفساد الطويل الذي مس
ويعس معظم حاجتنا التي لا تخفى على احد .

دولة الرئيس الزملاء النواب المحترمين ،

ان ما اثاره وزير الصحة عن موضوع
الادوية والغذاء حلقة في مسلسل الفساد الذي
لا يقتصر فقط على الاغذية والادوية او مجال
عمل وزارة الصحة بل يمتد الى مجالات
مختلفة من الانشطة الوطنية والذي يقف
خلفها حفة محدودة لو تم استئصالها
ومعالجتها لتظهر هذا البلد .

الا ان القضية تحتاج الى دقة في التعامل
لأنها خرجت من قضية الغذاء والدواء ، الى
قضية امن وطني / ذات تأثير كبير على حياة
الناس اولاً على سمعة الاردن السياسية
والاقتصادية وصورته النمطية المشرقة في
الداخل والخارج ثانياً .

ولا يمكن التعامل مع هذه القضية كقضية
القضايا التي اُهملت في خزائن الملفات بل لا
بد من تقصي الحقائق ، واطهار الحقيقة على
مصرعيها وكشف المفسدين ومعايشتهم / فاذا
كانت تصريحات وزير الصحة حقيقية (واني
لا اباعدها عن ذلك) فلا بد من الاسراع في
استئصال هذا الورم الخبيث من جذوره واعادة
الصورة الحقيقية للدولة بمثلة في سلطاتها
المختلفة

ومحاسبة المفسدين اشد واعتف حساب
ما دامهم سمحوا لانفسهم ومن خلال
جشعهم من قوت المواطن ولقمة عيشة .

الا ان الامانة تفرض علينا ان نخضع
تصريحات معالي الوزير للبحث والتحري

ومطابقتها للحقيقة لان في غير ذلك تحميله
المسؤولية من منطلق انه يتحدث من مركز
المسؤولية كوزير معني في الدرجة الاولى
بصحة المواطن وعافيته وهنا لا بد من الاشارة
الى انه ليس من الضروري ايها الزملاء الاكارم
امتلاك وثائق مادية لاثبات هذه الامور من
منطلق اننا نعيشها يومياً وتأثر بها في كل
ممارساتنا الحياتية اليومية الامر الذي يتوجب
عدم السكوت عنها وعدم الانزواء وراء مطلب
الاثباتات / لاننا جميعاً نعلم ان مثل هذه
الممارسات ، لا تترك اي دليل عليها في الوقت
الذي تكشف عنها النتائج الخطيرة المترتبة على
تناولها .

فالارقام الحياتية مثلاً والتي سجلتها
السجلات الطبية تشير حسب بعض الدراسات
الا ان ٢٥٪ من مواطني المملكة يمكن ان
يصابوا بالاورام الخبيثة وهنا امر لا يمكن
السكوت عليه وذلك بالعناية الشديدة بقضية
الغذاء الداخلي والخارجي من خلال مراقبة
الانتاج المحلي وخاصة الزراعة منه ولا اريد ان
اكرر قصة الخيار التي يتضاعف حجمها في
اقل من ١٠ ساعات الى اضعاف اضعاف
والسبب تعلمونه جميعاً .

وكذلك لا بد من ملاحقة مهربي
الادوية التي تباع في صيدليات دون رقابة والتي
تصنف معظمها في قائمة الادوية الفاسدة وغير
المطابقة للمواصفات .

او قضية الشوكلات الفاسدة التي حولت
الى شكل اخر امام انظار اجهزتنا العتيدة
والامثلة كثيرة كثيرة .

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ٢/٥/١٩٩٤ م ٣٧

دولة الرئيس الزملاء النواب ،

اني اتوجه الى هذا المجلس الكريم
بتشكيل لجنة وبشكل سريع لتقصي الحقائق
تكون مثلة للفعاليات البرلمانية والنقابية والشعبية
والحكومية تمهيداً للوصول للحقيقة ولا بد من
قيام الحكومة بوضع وتطوير التشريعات الصارمة
والطبعة على كل المستوردين وایجاد سلطة
رقابية فعالة وشديدة واتشاء وتفعل دور دائرة
الرقابة الغذائية مع ايجاد عدة مختبرات منفصلة
عن بعضها البعض لفحص المواد والذي يسهل
عملية الكشف عن مثل هؤلاء المفسدين
وبالتالي تخليص الوطن منهم ليستمر هذا البلد
في بنائه وتقدمه وازدهاره في ظل حضرة
صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وولي
عهده الأمين والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور ذيب عبد الله والمتحدث الذي يليه
السيد توفيق كرشان .

الدكتور ذيب عبد الله خطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة
والسلام على نبيه الأمين

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة
الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

عندما ذكرت في ردي على خطاب
الوزنة حقيقة الاوضاع المخزنة في الدائرة
الأولى ودعوت الحكومة لزيارتها ومشاهدة
ذلك على الطبيعة ليرى هذه الاوضاع ومن
ينها المدارس المخزنة والتي يساق اليها أطفالنا
ويجشرون فيها وهي لا تصلح أن تكون مزرعة

دواجن ، وهناك تقرير من وزارة التربة يشهد
بذلك على بعضها ، عندما قلت جاء في رد
الحكومة على لسان دولة رئيس الوزراء أن هناك
من يصور الاردن بصورة قائمة إلى ان شهد
اليوم شاهد من أهلها ، فخرج علينا وزير
الصحة بتصوره وتصويره المفزعين لأوضاع
وزارته ولأمرين خطيرين وهما الغذاء والدواء
وقد صرح الوزير بالكثير الذي خلج قلب
المواطن وأفاد بأنه لم يقل كل شيء وكأنه يريد
ان يقول الخفى اعظم ، وبهذه المناسبة فاني
استغرب إذا كان معاليه لا يضمن حبة الاسبرو
فكيف سيضمنها المواطن المسكين، ولماذا يدفع
هذا المواطن وهو اغلى ما نملك كل هذه
الضرائب وهو لا يضمن سلامة غذائية او
دوائية ،

اننا سمعنا كثيراً عن ادوية وزارة الصحة
التي تهرب الى السوق الخاص لتباع هناك
وسمعنا عن الشاش الذي يهرب الى السوق ،
ويستعمل احياناً لمسح الاحذية مع ان وزارة
الصحة تدفع الكثير ثمناً له وقد سمعنا ايضاً
عن المرضى الذين لا يستقبلون في مستشفيات
الصحة أن يذهبوا الى بعض المستشفيات
الخاصة .

إن تصريحات معاليه قد تناولت بشكل
مباشر عدة وزارات مثل وزارة التمرين ووزارة
الزراعة التي حتى اغنامها مصابة بالحمى المالطية
وكذلك وزارة الصناعة والتجارة التي اعطت
الترخيص لعلاج غير مسجل ، وكذلك دائرة
الجمارك من حيث الدواء المهرب .

ان معالي وزير الصحة يده السلطة
والتشريعات العديدة التي تنظم استيراد الدواء
وتسجيله وتسعيه وكذلك بالنسبة للغذاء فهل

هكذا من الأصيل

استعمل معاليه تلك التشريعات والصلاحيات ونش على الادوية وشطب ما رأى ضرورة شطبه وهل راقب عمل أجهزته وهل قدم المسيء من موظفي وزارته الى المدعي العام أم منعه الضغوطات من ذلك .

إن مؤسسة الفساد وهي المؤسسة الوحيدة التي شيدت حسب الاصول وهي الشركة الوحيدة التي تربح ولا تنفق ولذلك لا تجدها في تقرير وزارة الصناعة عن الشركات المتعثرة ، فهي الشركة الوحيدة التي تتنافس باستمرار ، ويتعاضد خطرهم دون ان يتصدى لها أحد ولو نجحت الحكومات السابقة في كبح جماح الفساد لما تراكم هذا الفساد وانتشر هذا الانتشار حتى دخل في كل شؤون حياتنا لو نجح وزراء الصحة السابقون الذين يفخرون الآن بأنهم اتلفوا أكثر مما اتلف الوزير الحالي لو نجحوا مع احترامهم لهم جميعاً لو نجحوا في حسم المعركة ضد الفساد في هذه الوزارة لما عانىنا ما نعانيه ولما اضطر الوزير الى إتلاف شيء ولما تجرأ تاجر واحد على استيراد ما هو فاسد ومسموم وهناك من يلوم الوزير لماذا لم يقدم المفسدين الى المدعي العام .

وأساءل هنا هل قدمت الحكومة فاسداً واحداً الى القضاء ، ألم تعدلنا الحكومة في ردها عندما أقرت قضية الشركة المتعثرة ومنها مصنع الزجاج ، ألم تعد الحكومة يومها ان تقدم المسيء الى القضاء .

تري ألم تجد الحكومة في الشركات المتعثرة فاسداً واحداً ، ألم تجد في إدارة شركة مصانع الزجاج فاسداً واحداً تقديمه الى القضاء ، فإذا كانت الحكومة كلها لم تقدم فاسداً واحداً الى القضاء فكيف يلام وزير الصحة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

قد وصف وزير الصحة المفسدين من تجار الدواء والغذاء بالحيثان فهل كانت هذه الحيثان مرعبة الى الحد الذي يطلب معه دولة رئيس الحكومة من وزير الصحة ان يهادنها إننا أمام أحد أمرين إما ان هذه الحيثان قد استشرى شرها واصبحت فوق القانون وتخاف منها الحكومة وإما ان القدرات التي تتمتع بها الحكومة لا تكفي لمواجهة هذه الحيثان وعندما يتذوق المواطن المسكين كلا الأمرين يجد ان احلاهما مر .

اننا نتذكر قضية الطحين سنة (٧٢) هدية امريكا لنا نتذكرها وعندما قال وزير الصحة في ذلك الحين انها فاسدة ضغط سفير امريكا وهددت امريكا بقطع المعونة ، وأتي بخبير من امريكا ومن المانيا وقررا ان هذه الشحنة لا تصلح حتى للحيوانات عندهم ، خرجت الوزارة وخرج الوزير ، او وذهبت الوزارة وذهب الوزير وجاءت وزارة اخرى ووزير صحة آخر ودخلت هدية امريكا لمن يتر بحضارة امريكا وبالشرعية الدولية ، دخلت تلك الهدية المسمومة وأكلها المواطن المسكين الذي هو أغلى ما نملك .

كلنا نتذكر قضية الدجاج الفرنسي ، وصهاريج السنه ومطاعم شلل الاطفال الفاسدة ، كلنا نذكر سرقة العينات التي بلغت الآف الدنانير ونذكر كذلك تلف الانسولين في مستودعات وزارة الصحة .

وكذلك حدثنا وزير الصحة في لجنة الصحة والبيئة عن الكتاب الذي رفقه أحد تجار الادوية والذي يسمح به ان يفتش وزير الصحة

على دوائه وقرىء هذا الكتاب في مجلس الوزراء ولم يتخذ اي شيء ضد هذا التاجر .

اخواني النواب معي صورة عن حكم صادر فسخت المحكمة عطلة اصيل من وزارة الصحة على أحد الشركات ، ومع ذلك تكررت وزارة الصحة فأحالت عطائين على هذه الشركة ورغم ان مدير المستشفى ارسل عدة مرات الى وزير الصحة يبلغه ان هذه الشركة فاسدة ولا تعمل كما يجب ، رغم ذلك استمرت الوزارة تطرح او تعطي هذه الشركة المعطاءات الكثيرة وغير ذلك أكثر وأعظم .

دولة الرئيس ... حضرات الاخوة الزملاء

اسمحوا لي ان اقدم هذه الاقتراحات حول هذا الموضوع الكل الآن مرعوب من قضية الدواء والغذاء .

(١) ولذلك ارجو ان تشكل لجنة سريعة تفتش على الادوية والاغذية وتطمئن المواطن الذي هو أغلى ما نملك ، وتحقق هذه اللجنة في هذا الامر وتعرف جوابه وابعاده .

(٢) تطوير التشريعات واحداث ما يلزم لضمان سلامة الدواء والغذاء .

(٣) تشجيع الصناعة المحلية للادوية لتفلي أكبر قدر من حاجتنا من الادوية وتوفير العملة الصعبة مع تشديد الرقابة عليها لتبقى في المستوى المطلوب .

(٤) لماذا لا يضع الكثير من الاغذية في بلدنا كالاجبان حتى لا يبقى تحت رحمة السفير الفرنسي والبريطاني يهددان ويضغطان

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى للمقعدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٣٩

على وزير الصحة حتى تتخلص من رحمة القمح الامريكي ، ومحلّي القلب لما يكون القمح عربي ، لماذا لا تتبع سياسة التفشيف يبدأ بها الكبير قبل الصغير والوزير قبل الفقير .

(٥) اتلاف وليس ارجاع الفاسد من الطعام والدواء حتى لا يدخل مرة اخرى بتاريخ مزور او بطريقة اخرى ، وسحب الترخيص من المستورد إن فعلها مرة اخرى .

(٦) عندما يجد مفتشوا الصحة ادوية فاسدة او أغذية فاسدة لماذا لا يحاسب المستورد ويحمل تبعه ذلك بدل ان يتحملة التاجر الصغير .

(٧) انشاء دائرة واحدة قوية منظمة تملك احداث الاجهزة وتتمتع بصلاحيات تمكنها من تنظيم الاشراف على الدواء والغذاء ، وحتى تضمن عدم تضارب القرارات .

(٨) ارجو من مجلس النواب ان يعيد النظر في تلك المادة التي لا تسمح عن تبوؤ منصباً معيناً ان يقدم الى القضاء الا باغلبية ثلثي النواب ، فان ما هلك الذين قبلنا انهم كانوا يحاربون الشريف ويأخذون على يد الفقر .

(٩) ارجو من المجلس الكريم ان يبحث موضوع الثقة في الحكومة على ضوء تصرفها في هذا الموضوع بقي ان اتمس في اذن الوزير السلام ...

دولة ...

لقد ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ، وليس لنا سوى الاسلام الذي يتعامل مع ضمير الناس او انك لا تستطيع ان تضع شرطاً عند كل مواطن

هكذا من الأصل

الزملاء الكرام

في غمرة الاحداث المتسارعة والظروف الشائكة بالغة التعقيد التي تمر بها منطقتنا وتفرض نتائجها على ساحة الوطن فان الكلمة الهادفة للمسؤولية تبني وجه الله ومرضاته وتأتي بنا عن مواطن الزلل والتهلكة هي امانة في اعناق كل الحريين من ابناء هذه الامة التي أرادها الباري عز وجل ان تكون خير أمة اخرجت للناس الى ان يرث الارض وما عليها

ان الموضوع الذي تناقشه اليوم مع الحكومة موضوع حساس وخطير له ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأرجو ان نكون جميعاً على قدر كبير من المسؤولية بعيدين عن المزايدات والعلاقات الشخصية وحسب الذات .

ان ما جاء على لسان معالي وزير الصحة الاردني في لقائه الصحفي والتي أكد فيها بأن الوضع الغذائي واسعار الدواء المستورد واحتكاره قد وصل إلى مستوى دق معالي يده ناقوس الخطر له وطالب الجميع التصدي لهذا للخطر بالقلب واللسان، الأمر الذي ترتب عنه ان عاش الوطن بكافة شرائحه ومدارسه الفكرية والاجتماعية هاجساً من الرعب والخوف فاضحى المواطن كمن اصابه مس او هلع وانعكس ذلك سلباً على سمعة منتجاتنا الغذائية والدوائية .

دولة الرئيس

ايها الزملاء الكرام

ان التصدي لهذا الموقف في نظري يكون في ابني مجلسكم الكريم للجنة تحقيق

فالاسلام هو الذي يحيى الرقابة الذاتية في نفس المواطن مطلقاً كان او تاجراً او مسؤولاً وفي الاسلام لا يترعرع حيتان ولا فساد فاما ان يقع الانسان بالرزق الحلال وما ان يطبق عليه الحد ((ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب)) .

وبهذه المناسبة استغرب من الذين يستغفرون إقامة الحد على شخص واحد ولا يستغفرون موت الكثير بالابلدز .

استغرب من الذين يستغفرون قطع يد السارق الواحد ولا يستغفرون موت الكثير بما يفعله اللصوص .

وهنا يحضرني في ما قاله الشاعر ردأ على من استغرب قطع يد السارق

يد بخمس مئين عسجد ودبت

ما بالها قطعت في ربع دينار

عز الامانة اغلاها وارخصها

ذل الخيانة فأفهم حكمة البار

نسأل الله ان يقي الاردن الحبيب شر الحيتان ما ظهر منها وما بطن والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه السيد عبد موسى النهار

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

دولة الرئيس

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٤١

بالاشاعات النورية لانها المناطق التي كانت تجري فيها الاختبارات العلمية الذرية ومن ثم تنقل جواً الى بلغاريا او رومانيا ويحصل التجار هناك على رخص جديدة تثبت بأنها ذات منشأ بلغاري او روماني .

ثالثاً : تعديل التشريعات الخاصة بقانون العقوبات المتعلقة بالأشجار غير المشروع بالمواد الغذائية الفاسدة والتي لها مساس بصحة المواطن وعافيته بحيث تصل الى حد الاعدام لان في القصاص العادل حياة لأولى الالباب .

رابعاً : تفصيل دور ديوان الرقابة والتفتيش ليطال الدوائر المختصة بالغذاء والدواء .

ندعو الله ان يهبنا صدق القول والعمل وان يهدينا الى سواء السبيل لنكون جميعاً على قلب رجل واحد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد عبد موسى النهار يليه الدكتور هاشم الدباس .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

السادة الزملاء النواب المحترمين

السادة الحضور الاكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان ما أثاره معالي وزير الصحة بما يخص الدواء والغذاء لهذا الشعب يصنف بأنه أكثر

حياديه واعضاءها ممن عجمهم شعبنا الطيب وعرف فيهم الجرأة في القول والعمل للتحقيق فيما جاء على لسان معاليه فان أثبت ما قاله بالدليل القاطع والبرهان الساطع يحول كل من له علاقة بالتجارة الحرام في حياة ابناءنا وبناتنا سعيًا الى كسب اجرامي رخيص الى القضاء العادل اباً كانت مواقفهم ومهما بلغوا طولاً وعرضاً وتكرشاً ليطبق فيهم ما جاء في القرآن الكريم .

(اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) صدق الله العظيم .

وأبأ كان الأمر فان مثل هذه التصريحات من مسؤول هو في الصف الأول من السلطة التنفيذية لتلزم الحكومة تبني حزمة من الاجراءات الفورية .

اولاً : ايجاد مؤسسة مركزية وطنية تعني بالرقابة الغذائية والدوائية على ان تضم بين ظهرانيها مستشارين تقاه من اساتذة الكليات العلمية في جامعاتنا الحكومية والأهلية اثرًا لعملها بالخبرة المتميزة والرأي المتجدد المستند الى الاسلوب العلمي في البحث والاستقصاء .

ثانياً : تفويض الصلاحيات الكاملة للمحقين التجاريين او من يقوم بوظائفهم في سفارتنا بالخارج للتأكد من بلد المنشأ لأطنان الغذاء والدواء المصدرة الى الاردن دفناً لاي اتهام او اشاعة كما هو الحال في صفقات اللحوم المستوردة اذ يردد البعض مقولة مفادها بأن اصلها من اواسط اسيا وهي متخمه

هكذا من المصلح

القضايا الوطنية خطيرة وحساسة ، فليس بعد هذا الموضوع أمر نتجنب آثاره في أي جانب من جوانب الدولة .

ولا أريد أن أكرر ما قاله الزملاء في هذا المجال ، إلا أنني أدعو الحكومة والشعب جماعات وإفراداً للاستفادة من هذه الزلزلة التي أحدثتها معالي وزير الصحة ، ولا بد أن أفصلها وأبندنها على النحو التالي :-

إن معالي وزير الصحة قد ركز على قضايا الفساد والتجاوزات بما يخص المستوردات من الغذاء والدواء ، وأنه قد أشاد بالدواء الوطني المصنع محلياً وشدد أيضاً على الإبقاء بمستواه الجيد الحالي وذلك بتشديد الرقابة الفاعلة ، كما أعلن معاليه ذلك بالصيف المحلي وبيانه الأخير أمام مجلسكم الكريم . وهذا ما يجب علينا إبرازه وإظهاره في الداخل والخارج وفي مختلف الوسائل بما في ذلك وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، إذ أن أقوال الكثيرين الذين ركزوا هجومهم على معالي الوزير متخذين من موضوع تصدير الدواء ذريعة وقنابل دخانية تخفي الخطايا الكبيرة في موضوع المستوردات الغذائية والدوائية لأن هذا النهج والاسلوب في التفضيل كمن يستعمل سلاحاً فاسداً يرتد إلى نحره .

إن موضوع الساعة هذا ما هو إلا مثل من الأمثلة الكثيرة من شؤون الدولة ، فهناك الكثير من مواطني الضعف والفساد الإداري والمالي يجب علينا نحن نواب الشعب مع المخلصين من أبناء هذه الدولة أن نمسك بمواطن الضعف . هذه ، فهناك قرارات خاطئة كلفت الدولة المليونين والدينايات ومؤسسات عامة

تتصرف بالملايين دون مراقبة جادة ومحاسبة صارمة وهناك أيضاً بعضاً من هذه القضايا تضمنتها تقارير ديوان المحاسبة المتعاقبة ما هي إلا غيض من فيض ، ولهذا فإني أدعو أن يكون برنامج الحكومة ونواب الشعب هو تناول الوزارات ، وزارة تلو أخرى مع ما يتبعها من مؤسسات للدولة ليشمل التدقيق مسألة كافة المسؤولين عن النواحي الإدارية والمالية والاعمال والمشاريع التي تقوم بها تلك المؤسسات والوزارات على أن يكون ذلك بشكل علمي ومحاييد محصن عن التدخلات ، كما يشمل ذلك خططا لاعادة هيكلة أجهزة الدولة بما يجنبنا الوقوع بمثل ما وقعنا به في السابق .

إن التنظيم الجيد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية يخفف من عدد التجاوزات ولن يقضي عليها إلا أصحاب الضمائر الحية الذين يتصدون لهذه المهمة الجيلة وهي رقابة الدواء والغذاء مع العقاب الصارم والنواب المجري ، وإن العقاب الصارم لعديمي الذمة والضمير لمن تثبت أدانتهم بمثابة القتل العمد لهذا الشعب بفساد قوته ودولاه هو أيضاً من أهم العلاجات الشافية .

الاستفادة من هذه الحملة الصحية لتوعية الشعب لكيفية رقابة قوته ودولاه ولا يشتري إلا ما يطمئن إليه وإن تكون رقايته رديفة للرقابة الرسمية وبشكل منظم بتكوين هيئات فاعلة ومنظمة على شكل جمعيات كجمعية حماية المستهلك مثلاً .

دولة الرئيس

الزملاء الأكارم

إن هذا الموضوع قد فتح أعيننا للتركيز

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٤٣

١- أطلب معالي وزير التعمير بأن يقدم لمجلسكم الكريم بياناً شاملاً عن موضوع الغذاء لا سيما عما ورد بتقارير ديوان المحاسبة من تجاوزات واتهامات .

٢- قيام اللجنتين النيابيتين للصحة والحريات العامة لتقديم تقريرين منفصلين عما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات وإن شأنا تقريراً مشتركاً واحداً .

٣- أن تبادر الحكومة بتحويل كافة القضايا المتعلقة بموضوع الغذاء والدواء للنيابة العامة والمحاكم المختصة لتبيان الحقيقة وإيقاع العقوبات الصارمة الرادعة على أن تأخذ تلك القضايا الأولوية وصفة الاستعجال .

٤- دعم اجراءات معالي وزير الصحة وزارة الصحة في الرقابة الدوائية والغذائية والمباشرة بتعديل وسن القوانين والأنظمة الخاصة بمراقبة الدواء والغذاء والعلاج في القطاعين العام والخاص واعطاءها صفة الاستعجال .

حفظ الله الاردن موثقاً للحرية والديمقراطية والوحدة بقيادة راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور هاشم الدباس ويليهِ الدكتور عبد الحافظ الشخابه .

الدكتور هاشم الدباس :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

على الانتاج المحلي من الاغذية وانه بذلك يفتح باب الزراعة على مصراعيه ومنجاتها المحلية ، وكما تعلمون فإن المنتجات الزراعية من الخضروات في هذه الايام تلتقي في الحلاء وذلك لعدم جدوى حملها وبيعها في الاسواق ، وهذه خسارة فادحة للمزارعين والناجح المحلي وهدراً للمال العام والعملات الصعبة التي نستورد بها الادوات والعلاجات والمدخلات الزراعية الاخرى .

وبالمقابل فإنا نستورد الاصناف الكثيرة من الاغذية النباتية والحيوانية وتكلفنا الكثير من المال والعملات الصعبة وما يتبع ذلك من مشاكل رقابية وصحية ...

ولهذا فإني أدعو وبكل قوة الرجوع إلى الزراعة والتربية الحيوانية وما ينتج عنها من مشتقات غذائية كالتصنيع الزراعي وعمل الالبان والاجبان والتربية السمكية ... الخ مما سيفيدنا عن المستوردات الغذائية المذكورة وإن يتكسر جهد الحكومة لدعم المزارعين وتشجيعهم وكذلك ان تأخذ وزارة الزراعة دورها الفاعل بوضع خطة شاملة ونمط زراعي يأخذ بعين الاعتبار الناحية الاحلالية لمستورداتنا من الاغذية النباتية والحيوانية كما أدعو شعبنا الكريم للاقبال على استهلاك منتجاتنا الزراعية والحيوانية تشجيعاً ودعماً للمزارعين والاستغناء عن المستوردات الغذائية وإن يكون ذلك شعاراً وهدفاً شعبياً ووطنياً .

دولة الرئيس

السادة الزملاء

قد يتسائل الجميع وماذا بعد هذه الكلمات ؟ فإني اقترح ما يلي :-

هكذا من الأصيل

السيدة والسادة اعضاء مجلس النواب
المحترمين

متجره وغيرهم اذ أنهم جميعا الهدف الذي نعمل من اجل سعادتهم وطمأنيتهم بحيث اذا مرض اي واحد منهم وجد الدواء الشافي وإذا جاع وفرنا له الغذاء المناسب والنافع بعيداً عن كل تأثيرات سلبية على صحته وعاقبته بل اننا مطالبون جميعاً سواء كنا في السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية او السلطة القضائية للعمل بكل الوسائل التي تمكننا وتحكم صلاحياتنا ومبادئنا اتخاذ جميع الاجراءات التنظيمية والتشريعية واستكمال الاسس التي تعزز وتدعم الثقة بين الحاكم والمحكوم لتشمل بالتالي جميع المواطنين .

دولة الرئيس

حضرته النواب المحترمين

ان ما صرح به معالي وزير الصحة له ابعاد خطيرة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية حيث أنها هزت ان لم تكن افقدت ثقة المواطن بمؤسساته الرسمية التي انيط بها مسؤولية الحماية الصحية والغذائية لجميع المواطنين .

إن حساسية المواطن للقضايا المتعلقة في أمنه الغذائي والصحي لا تؤثر فقط على تلك الفئة التي تعرضت نفسها للمشكلة بل تمتد لتشمل جميع افراد المجتمع مما يولد السخط على السلطة حيث يشعر كل فرد فيه انه الرئيس المستهدف نفسه .

دولة الرئيس : حضرات النواب المحترمين ، اننا في هذه الحالة حكاما ، ومحكومين اشبه ما نكون في قارب واحد اذا أصابه وهن غرق القارب وغرقا معه جميعاً وإذا أخذنا بحزم على هذه الفئة المستغلة لحي

لا يختلف إثنان أن الغذاء والدواء هي من الحاجات الاساسية للإنسان ، هذا علاوة على ما للغذاء والدواء من العلاقة القوية في المستقبل والحياة لأي مجتمع من المجتمعات ولعلني لا اغالي اذا قلت بأن من الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية وذلك اذ صحة المواطن وأمنه الغذائي امران أساسيان في بناء الوطن والمواطن النموذج المعزز بروح الولاء والانتماء وصولاً الى تحقيق التقدم والرفاه في جميع مناحي الحياة ، من هنا فإن القول بأن غذائنا ودوائنا فاسدين وان تجار الأغذية يطعمونا القمامة وان وزارة الصحة خرابانة ، وابتثوا عن السرطان في الطعام الذي تأكلون هي من الامور التي لا يمكن السكوت عليها خاصة وأنها لم تصدر عن انسان عادي ولا حتى عن صحفي تستهويه الأثارة الصحفية او عن جمعية تهتم في شؤون المواطن مثلاً أو عن باحث تنقصه الدراية او المعلومات بل ان هذه الأقوال قد صدرت من شخص في قمة المسؤولية يفترض ان يكون لكل كلمة يقفها بها ضمن اطار واجباته الوظيفية معنى ومضمون وعليه فإن الكلام الذي صرح به معالي وزير الصحة خطير جداً ذلك لأنه يتعلق بحياة كل مواطن في هذا البلد العالي هذا البلد للمكانف الصامد ، هذا البلد الذي يمتز بابناه في أي موقع من مواقعهم سواء كان ذلك الجندي الذي يحمي الوطن ويرابط على الحدود او الفلاح الذي يفلح في حقله او العامل في مصنع او المدرس في مدرسته او التاجر في

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المعلقة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٤٥

القارب وغرقنا معه جميعاً مصداقاً لقوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ صدق الله العظيم

هذا ومن منطلق الالتزام بالمسؤولية الوطنية وكذلك من باب حرصنا الاكيد على ما حققناه من مكسبات اقتصادية وديمقراطية ومن تقديرنا لحق المواطن في ان يكون صوته هو الاعلى في كل ما يس استقراره النفسي في صحته وغذائه فأنتني ومع تحفظاتي على ما جاء على لسان معالي وزير الصحة الصحفية شبحان عن غذائنا ودوائنا ولحين ظهور نتائج التحقيق المحايد في المستقبل لهذا الموضوع فإنه لا يسعني الا ان اشد على يد معالي الوزير لانه بتصريحاته قد شد افكار واهتمامات جميع المواطنين لهذا الموضوع الخطير الذي يس صميم حياتهم ، كيف لا ومعاليه قد خاطب الشارع مباشرة عن طريق الصحافة التي بدورها رفعت من حرارة الموضوع بحيث إتسعت اصله داخل الوطن وخارجه

ان من نافلة القول التأكيد بأننا لا نقبل بل نرفض رفضاً مطلقاً في أن يكون دوائنا ضار وغذائنا ملوث وفاسد ومسرطن كما أننا لن نقبل بل ونرفض ان يكون بيننا حيتان ومافيا ودهنصورات تستغل مواطنينا الطيبين في صحتهم وقوت يومهم انطلاقاً من مقولة الحسين والتي اصبحت شعاراً يردده جميع المواطنين بالافتخار بان الانسان هو اغلى ما نملك ، ان مقالته وزير الصحة يجب ان لا يمر بدون مساءلة بحيث يتوجب علينا ان نفتح ملف الدواء من اوسع ابوابه عن كيفية استيراده وكيفية التأكد من صحة مواصفاته وصلاحيته وكيفية طرح عطائه وتسعيه بل وكيفية

تخزينه كما يتوجب علينا ان نفتتح ايضاً ملف الغذاء المستورد بجميع اشكاله وصوره وانواعه وعن مدى صلاحيته وجودته وفائدته الغذائية كما يتوجب ان ينسحب ذلك على الادوية الزراعية المستوردة بحيث لا يتم دخولها الى بلدنا العالي الا بعد التأكد من عدم ضررها للإنسان بعد رش المزروعات بها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد اكد دستورنا الاردني على ان الوزير هو المسؤول عن تصريف جميع شؤون وزارته وانطلاقاً من ذلك فأنتني اتوجه لمعالي وزير الصحة بالاستفسارات التالية :-

١- مادمت قد وجدت وزارة الصحة خرابانة فلماذا سكنت ثمانية اشهر دون ان تقوم بعمل شيء ملموس لوضع الامور في نصابها الصحيح .

٢- لماذا لم تستعمل الصلاحيات التي أناطها الدستور والقانون بك ، اقصد بذلك قانون الصحة العامة والذي يرقى في شدة مواده القانونية حزمياً وعفوية الى مستوى القوانين العرفية .

٣- لماذا لم تتخذ اي اجراء تصحيحي للتسيب والاهمال والتلاعب من الموظفين في بعض الاقسام والادارات في وزارة الصحة وذلك عن طريق تشكيل لجان تحقيق وبالتالي اقضاء من ثبت فسادهم او تحويلهم للقضاء حسب الاهمية

٤- لماذا لجأت الى صحيفة اسبوعية محلية مع ان اهمية الموضوع تتطلب عقد مؤتمر صحفي تشارك فيه جميع الصحف الاردنية يومية

هكذا من الرجل

الصحية تقوم بمهمة التحقيق في كل ما يتعلق بأمور الغذاء المستوردة من لحوم وغيرها من أنواع الأغذية الأخرى شاملاً ذلك مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري واسماء المستوردين وطرق تخزينها ونقلها وصولاً إلى المستهلك .

كما أنني اطالب بتحويل كل شخص أو مستورد فرداً كان أو شركة أو مستودع أو مصنع ثبت تلاعبه نتيجة للتحقيقات المذكورة آنفاً للقضاء لينال العقاب الرادع على ما اقترفه من جرائم في حق الوطن والمواطن امتثالاً لقوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وتحقيقاً لقول الحق عز وجل ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب كما أنني اطالب بتحويل أي موظف عام وفي أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية ثبت تواطؤه مع الغير فيما أوكل اليه من مهمات تتعلق بالرقابة على الغذاء والدواء حيث مواصفاته وصلاحيته وجودته وفائدته للاستعمال البشري إلى قضائنا الاردني العادل لينالوا جزاء ما اقترفته ايديهم من جرائم ترقى إلى مستوى الحياة العظمى .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إن خير ما اختتم كلمتي هذه هي مقطع من خطاب القائد الباني في عيد الجلولس واليوبيل الفضي بتاريخ ١٩٧٧/٨/١١ حيث اقتبس مايلي :-

عبر مسيرتنا الطويلة امنا ان الفرد الاردني اساس هذا المجتمع ومنطلق تطوره النفسي والفكري والاقتصادي والحضاري وهو الامل الذي يجب ان تبدأ عنده عملية التغيير

كانت او اسبوعية حيث يتم بسط الصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل الوزارة اضافة الى اعطاء قائمة بأسماء الادوية الفاسدة واسماء المستودعات والأشخاص والصيدليات التي تتعامل بها اضافة الى الاسعار الباهظة التي تعجز غالبية جيوب المواطنين عن دفعها وتحملها وكذلك الامر بالنسبة للأغذية المسرطنة .

٥- وما دام معالي الوزير يلمن اليوم الذي دخل فيه الوزارة فلماذا لم يلتزم بمستشفاه فقط طبياً، وجراحاً مبنياً للرأي العام عدم قدرته على تحقيق واجباته الموكولة اليه بموجب الدستور والقانون والمتمثلة في المحافظة على صحة جميع المواطنين

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد شكلت الحكومة لجنتين احدهما للامور الصحية والدوائية والاخرى للغذاء ومع تقديري البالغ للحكومة على هذا المسعى وذلك بغية الوصول الى الحقائق التي يجب ان يعرفها كل مواطن فأنتي اقترح تشكيل لجنتين اخريين يقوم مجلس النواب بتسمية اعضاء كل لجنة من خبراء محايدين احدهما تختص بموضوع الغذاء والاخرى بموضوع الدواء .

حيث يكون من مهام اللجنة الدوائية ومن خلال التعاون والتنسيق مع لجنة الحريات واللجنة الصحية التحقيق في امور الدواء ومدى صلاحيته وفاعليته واسماره وصولاً الى اسماء المتعاملين بالادوية الفاسدة وكذلك الصيدليات التي تستغل المواطنين بفرض تسعيرة اعلى مما تجلده وزارة الصحة .

أما اللجنة الثانية ومن خلال التنسيق والتعاون مع اللجنة الحريات واللجنة

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى للمعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٤٧

والتطوير . من هنا كان توجهنا للفرد ، فوجهت الدولة جهودها اليه في التعليم والتطبيب والخدمات وفتحت امامه فرص النمو الحر المتفتح وأمنت بحقة في المبادرة الاقتصادية والاجتماعية كقاعدة للتطور الشمسي الشامل ... انتهى الاقتباس .

وختاماً لا يسعني الا ان اضرع الى العلي القدير ان يحمي اردنا الغالي اردن الحسين من كل شر وان يبقى مجتمعنا الاردني مجتمعاً معافى في صحته وغذائه متماسكاً متحاباً في جميع ابناءه ، مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضوا تدعى له سائر الجسد بالسهر والحمى))

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام ، الدكتور عبد الحافظ الشخاينة ليس جاهراً لاقاء كلمته ، لذلك الكلمة الآن للسيدة توجان فيصل ، يتلوها السيد خليل حدادين .

السيدة توجان فيصل :

دولة الرئيس ، زملائي الكرام

هذه سابقة ليس لها مثيل في تاريخنا السياسي ، وبادرة قام بها مسؤول في السلطة التنفيذية على أعلى درجات المسؤولية ، وموقفنا من هذه البادرة سيحدد الكثير من معالم مسيرتنا الإصلاحية السياسية والادارية والاقتصادية ، وموقفنا كنواب بالذات سوف يحدد الكثير من معالم حياتنا الديمقراطية ومكانة تجربتنا ودرجة ثقة الشعب بها وبنا ودرجة احترام العالم لهذه التجربة .

المألوف عندنا حتى الآن ان يلاحق

النواب السلطة التنفيذية وان يجدوا او يجتهدوا في الوصول الى المعلومات وإلى الدليل وإلى الحقيقة التي تساعد على اداء دورهم كجهة رقابية تحاسب الحكومة على أداؤها ، ولوضع يدهم على جوانب الحلل التشريعي لتطوير التشريعات التي هي عماد سلامة الأداء في كافة مؤسسات الدولة ... ومقابل هذا المألوف ايضاً ان تنهرب الحكومة وتخفي المعلومة وتكر وتتصل ..

فهل هذه هي الصورة النموذجية للديمقراطية وهل تحقق أدنى درجة من العلاقة الحضارية بين السلطين ؟ وهامو احد وزراء الحكومة يبادر الى كشف ما نحتال نحن ونجد ونجتهد لنعرف بعضه ، يكشفه بضربة واحدة ... فكيف تعامل بعض الزملاء النواب مع هذا الكشف ؟ بعضنا بارك وسارع للمشاركة في تبين الحقائق وتحديداتها وتصنيفها لوضع الحلول العملية الناجمة والمقوبات الرادعة .. اما بعضنا الآخر فليجأ الى لوم وزير الصحة ، وتمدّي البعض اللوم ونجاروزوه إلى الإنهاك فيماذا لام زملائي الكرام وزير صحتنا الاكبر ؟

لاموه لأنه ليس خبيراً في القانون ، مع ان ما قاله عن غياب التشريعات ليس كله خطأ ، فالتشريع الناقص كالتشريع مع الغائب والتشريع المجرد غير الفعل أسوأ من الاثنين لأنه ليس فقط دليل مصور بل هو دليل لفساد وقد ثبت نقل التشريعات لنا وللحكومة مما وصل إلى ايدينا من معلومات ووثائق خلال الايام القليلة الماضية ، واضطرت الحكومة لاصدار انظمة صحية جديدة اليوم لتفعيل قانون الصحة والنظام ، زملائي الكرام ، جزء من التشريع ، وغيابه دليل على نقص التشريع ، فهر آلة وآلية

هكذا من الأهل

تفعيل القانون وتطبيقه .

وبعض زملائي لاموا الوزير لانه ليس إدارياً متمرساً ، وهو لم يقل أنه كذلك ولم يختر نفسه وزيراً بل اختاره دولة رئيس الوزراء وفصل البعض في لومه فقال ان غياب خبرته الادارية في العمل الحكومي بالذات وقلة معرفته بالبيروقراطية وعدم تعوده على الصبر على حبالها التي لا تنتهي كانت وراء ثورته تلك على ما هو قائم ومألوف ومقبول لمن سبق ... وأنا يا زملائي الكرام أرى في افتقار الدكتور عبد الرحيم ملحق للخبرة الإدارية الحكومية ميزه وليس عيباً ، فالنتيجة كانت ان الوحيد في من تولوا هذا المنصب الوزاري من لم يكتسب بالتدرج وعلى مدى سنوات الخدمة الحكومية والتدرج في مناصبها والتقلب بين طقوسها وأمرجتها والخضوع لمطالباتها ... لم يكتسب مناعة ضد الانفعال او الغضب او حتى الدهشة لدى رؤية الفساد ، هذه المناعة التي لا يبقى في كادر الحكومة من لا يكتسبها ، بل يقضي ، وظيفياً ، في أوائل خدمته من افتقد هذه المناعة وتدفن ذكراه غير مأسوف عليها ودون ان يدري أحد أنه معنى لأنه لم يتأقلم مع الروتين والبيروقراطية والفساد .

فنحن الذين نملك الخبرة الإدارية الحكومية نبدو امام معالي وزير الصحة كمن نشأ وترعرع في بيئة ملوثة فاكتسب مناعة ضد المرض ، بينما هو أصابته الحمى وارتفعت حرارته بما لا يحتمله بروداً المتجلد حين تعرض للجراثيم الفساد الاداري والمالي .. فهل نقول ان الخطأ يكمن في حالة غياب الجراثيم وليس في حالة كثرتها وتكاثرها إلى حد ان لا يعيش وسطها سوى أصحاب المناعة القصوى

المكتسبة من إيمانها بالخبرة والتكرار والتعود !!!

ولنقل ان معالي الوزير ليس قانونياً بارعاً وليس إدارياً محترفاً أفلا نقبل ما كشفه لنا على أنه شهادة شاهد عيان ؟ وهل لدينا من شهود الحق الذين لا تحركهم مصلحة ولا غاية فائق حتى نرد الوزير !!

ونلوم معاليه لأن الفساد اغضبه الى حد الخروج عن بعض لباقات الحديث .. وأنا مع زميلي الكريم الذي قال انه يرفض ان تقوم الحكومة بالرفش في بطن احد ، واذا ذكره بأن قول الوزير هو صيغة كلامية فقط لا ولم يتبعها اي فعل وتنفيذ ، فإني اتفق ان يدي زميلي الكريم ذات الحماس حين اعرض قريبا حالات رفش حكومي حقيقية وليست مجازية ، وهو ليس رفشاً لحيتان تبلع قوتنا وعرق جيبتنا وصحتنا ولكن رفش لصغار السمك الذين لم يسيئوا لاحد ولم تثبت عليهم تهمة وبعض زملائي يلومون معاليه لأنه أظهر الكثير من الخطأ ولكنه لم يصلح كل شيء ، ما اظهره وما لم يظهره ، متناسين ان أحداً لم يتعاون معه وان قوى عديدة من داخل وخارج الحكومة ومن داخل وخارج وزارته كانت تضغط باتجاه إيقاف اي فعل لدرجة انها ضغطت باتجاه إيقاف تطبيق القانون وتنفيذ حكم المحكمة !! وأسأل زملائي هؤلاء من منا نحن النواب اصلح كل ما وصل اليه من فساد ، ومن منا وجد الوقت ، او حتى سيجده خلال السنوات الأربع القادمة ، لبحث او طرح جزء من الخطأ والظلم والفساد الذي يصلنا يومياً .. فهل نبدأ بلوم من يقف الى جانبنا في الكشف والاصلاح أم نشد على يده في وجه من يبق عمله كما يبق عملنا تماماً !!

لقد جربت كل محاولات التشكيك في صدق أقوال الوزير وكذلك محاولات التشكيك في سلامة عقله وصواب حكمه ، وفشلت ، فالبيانات التي وقعت تحت ايدينا خلال الأيام القليلة الماضية تثبت صحة ما ذهب إليه وأكثر .. فكيف نتعامل مع الوضع ؟ هل نترك الحكومة لتصلح الأمر بمعرفتها ؟؟ وهذا جائز وهو الاصح ، لان الحكومة هي المعنية بادارة وزاراتها وليس للسلطة التشريعية ان تحمل محلها وتتعدى على صلاحياتها ودورها .. ولكن أية حكومة ؟؟ هذا هو السؤال الفصل في هذه القضية ، وذلك ان دورة مجلس النواب العادية الحالية ستنتهي في غضون شهر ، وأية دورة استثنائية قد لا تملك الدخول في هذا الموضوع لتحديد مواضعها ، كما حدث في دورات استثنائية سابقة لمجلس النواب السابق .. أي اننا باختصار ، كمثلي للشعب ، قد لا نكون قادرين على متابعة ما تفعله او ما لا تفعله الحكومة بعد شهر من الزمان ولا نستطيع ان نحدد ما إذا كانت تصلح وتعالج أو تقوم بتغطية الموضوع وتخليص رقاب الحيتان ..

زملائي الكرام ، قبل ان ندير ظهورنا للحكومة علينا ان نعرف ما إذا كانت قادرة على حماية ظهورنا التي هي ظهور الشعب ، وعلينا ان نستشرف صورة ما يمكن ان يجري وراء ظهورنا ..

فماذا فعلت الحكومة منذ ظهور هذه القضية حتى نستشرف ما يمكن ان تفعله لاحقاً :-

أولاً : معالي وزير الصحة أثار الموضوع الذي صدمنا وهزنا وصدم وهو الشارع الأردني

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٩/٢/٥ م ٤٩

بأكمله ، أثاره مع الحكومة منذ اشهر ، وبهدوء وروية وصبر ، ولم يسارع إلى الصحافة في اول يوم للتشهير بالحكومة كما يشاع عنه ، فماذا فعلت الحكومة .. حسب كلام الوزير رئيس الحكومة حاول ((تهذبة اللعب)) .. وحسب الواقع الملموس في عدم اتخاذ الحكومة اي اجراء فالحقيقة بدون المجاملة التي اضطر اليها الوزير في صيغته هذه الحكومة لم تفعل شيئاً ولم تكن تريد ان تفعل شيئاً مما اضطر الوزير للاستقالة مرتين ، ولم يمنع الحكومة من قبول استقالته بسرور سوى كونها تخوض امتحانين صعبين هما الثقة ثم الموازنة ، وكانت فرحتها ضعيفة لا تحتمل اية هزة اضافية .. وكلنا توقفتنا ، بل ان مصادر حكومية كانت قد بدأت تسرب ما يؤيد توقعنا ، توقنا تعديلاً وزارياً يطوي صفحة الوزير وكل ما كشفه ..

ثانياً :- عندما سأل مجلسنا الحكومة عن حقيقة الامر وطلب مناقشة الموضوع بادرا معالي نائب الرئيس بالاشادة بصورة الحكومة وأدائها في مجال الصحة الى حد ادعاء نموذج مثالي لا يصدقه حتى الطفل حيث قال : ان ليس في الاردن من يحتاج العلاج ولا يحدث في الداخل والخارج !! فهل هذا موقف مصارحة يوحى بإمكانية الاعتراف بالخطأ وعلاجه أم موقف تتخندق واصرار على الخطأ الى درجة تستغفل نواب الأمة وتستخف بعقولهم كما تستخف بعقول المواطنين الذين يحتاجون العلاج من سنوات ولا يجدونه ..

ثالثاً : هل يمكن ان نركن الى مصداقية حكومة ، وإلى صدق ما ستعلنه علينا من اجراءاتها الإصلاحية او التنظيمية بعد ان رأيناها

هكذا من الأصيل

فحص الأنسولين ، والأنسولين الفاسد في الأسواق وايضاً في القطاع العام تصيب المرضى بغيره - ولا يخفى على العارفين في القطاع الصحي أخطار الغيبوبة التي تصل الى حد إتلاف خلايا الدماغ . وقد وصلني علم بحالات مرض لم يفقوا من هذه الغيبوبة .

سابعاً : هل نأمن على سلامة الحضرات التي لا تملك غيرها إذا امتنعت عن اللحمة والجبن والبقول والحليب فسادها في تقارير موجودة في وزارة الصحة ، هل نأمن على سلامة هذه الحضرات في حين ان تقرير إدارة الاغذية السويدية الموجود نسخة منه في وزارة الصحة اشار إلى وجود ملوثات ومسرطنات فيه دفعتهم لاتلاف الشحنة التي صدرناها اليهم .. لم يصدروها لغيرهم اتفقوا والتقرير موجود ومقفل منذ سنوات ، فهل يلام وزير الصحة ويتهم بتخريب اقتصادنا وأسواقنا ، ام نحاسب الحكومة ووزراء الصحة والتموين والزراعة الحاليين والسابقين لإغفال هذه الدرجة العالية من السمية في خضارنا .

ثامناً : وهل نأمن الى ان الحكومة تقينا المسرطنات بينما المواد المسرطنة تمر بتواطىء واضح من وزارتنا ودوائرها الرسمية .

فالتموين ينكر وجود الحشرات في القمح الذي تستورده وتلجأ الى تبخيره مما يزيد من المبيدات المسرطنة فيه إضافة الى كفاية التبخير لقتل الحشرة فقط ولكن عدم كفايته للقضاء على إقارزاتها المسرطنة ، خاصة الحشرة المعروفة باسم Tripolium . وكذلك المسرطنات في المضافات الصناعية التي تأتي الى الجمارك في براميل بدون تفاصيل مواصفات وتبخر دوائر الجمارك عندنا بوضع مواصفات عليها . لم ترد في العوبة وإنما في

ترسل وزير الصحة مخفوقاً بنائبي رئيس الوزراء الى التلفزيون ليذلي ببيان مكتوب له ، ويعد تسجيل مقابلة ثلاث مرات لأن ما قاله ، رغم التعليمات والتحديات المكتوبة أمامه ، لم يرضى نائبني الرئيس وهما لا يزيدان كونهما وزيرين مثله ؟؟

رابعاً : هل نأمن على صحتنا في حين ان وزير التموين أطعمنا وسقانا الحليب الفاسد الذي أسماه هو نفسه (عوري) وقامت لجان صحية متخصصة بفرز هذا العوري عن بقية الحليب للحفاظ على صحتنا .. وحجته في سقايتنا (العوري) ان حوادث تسمم لم تظهر بين الناس لتناولهم بقية الحليب .. فهل كانت بقية الحليب سليمة ؟؟ أم كانت على درجات متفاوتة من الفساد وكنا قران تجارب دون ان ندري ؟؟

خامساً : وهل نأمن للحكومة ولوزير تموينها ونصدقها فيما تقول ووزير التموين لم يصدق مجلس التموين الذي هو مجلس الاستشاري الرسمي والشعبي وقد كنت عضوة فيه الى حين دخول البرلمان حين لم يصارحه بأنه كان بإمكان الحكومة رد كامل شحنته الحليب لأن في شروط العطاء بنود تبيح له ردها من مثل عدم زيادة نسبة الاوكسجين عن ٥% . وقد بلغت هذه النسبة في البضاعة المستلمة ٢٠% منها ايضاً سلامة العبوات ، وتتقرب العبوات دليل على عدم صلاحيتها .

سادساً : هل نؤمن الحكومة على صحتنا وهي تفاخر بأنها استلمت رسائل شكر من الشركات الصانعة للانسولين لاكتشاف بغير اننا دون ذلك لم نكتشف الاخطاء في المواصفات التي لا تملك امكانيات

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٥١

فاتورة التاجر .

للحكومة وأدائها عشرين وثلاثين ومئة مبنية على ما شاهدت وسمعت ورأيت وعلى ما عرفت من تقارير رسمية موثقة اطلع عليها العديد من زملائي ..

ولكننا لسنا في مجال المحاسبة بل الاصلاح ، والاصلاح يستلزم ان تأتينا حكومة نأمن لأدائها حكومة لم تساهم في هذا كله ولا تحمل شيئاً من وزره فهي وحدها القادرة على الاصلاح وهي وحدها التي تجرؤ عليه .

فلا يقل يا زملائي الكرام ان تصبح الحكومة هي الخصم والحكم .. فالنتيجة معروفة فتحكمها سيكون بالبراءة لنفسها ولو غرقت يدها في دماءنا ودماء أطفالنا .

زملائي الكرام .. أنا أم قبل ان أكون نائبه ، ولكنني حين اصبحت نائبه تجاوزت أومتي لأطفاي الثلاثة الى ما يزيد على مليون ونصف طفل من أبناء هذا البلد .. فماذا أقول للأهات اللواتي سيأتين مسائلات عن غذاء ودواء أطفالهن بعد شهر من الآن ، حين لا أعود أملك ان اتابع وألاحق الحكومة في غياب انعقاد هذا المجلس .

وكيف اطمئنهن وأنا نفسي غير مطمئن ؟

زملائي الكرام .. أناشد فيكم أيرتكم قبل ان أناشد شرف الدور الذي أناطه بكم هذا الشعب ، ان تؤيدوني في حجب الثقة عن هذه الحكومة ، رغم الاحترام الذي نكنه لاعضاءها كأشخاص ، فلا شيء يرق الى مستوى الامانة للمقابلة على عاتقنا في ان نعيد الاطمئنان الحقيقي الى نفوس امهات وآباء هذا البلد ، فحتى سيدنا موسى طالب ربه بالبيئة لا

تاسعاً : وهل نأمن للحكومة وهي تسلم ، ومنذ سنوات ، وعمرة وزرائها المعنويون بشأن الصحة والغذاء كافة ، تسلم البضاعة للتاجر قبل ظهور نتائج فحصها مقابل تعهد بعدم تصريفها ، وحين يصرفها التاجر تعاقبه بغرامة زهيدة ليس إلا .. وتدعي بعد هذا ان لا مافيا ولا حيتان ، وان تشريعاتها جامعة مانعة وان رقابتها صارمة .

الا تمنى هنا لو ان تشريعات الحكومة اجازت للوزير حق الرقش الذي هو اعدل الف مرة غرامة لا تزيد على مئة وخمسين ديناراً يدفعها حوت استشرى بالتجار على صحتنا وحياتنا ؟

عاشراً : وهل نأمن حتى لإنتاج مصانعنا حين يصرح لمصانع الغداء هذه من وزارة الصناعة والتجارة ومن امانة العاصمة دون البلديات دون شروط اجازة من وزارة الصحة ودون اية اشتراكات صحية بدءاً بوجود مختبر في المصنع وانتهاء بالمأم العمال بأبسط قواعد النظافة .. وهل نأمن لرقابة الاطباء العاملين في الامانة حين يصل الامر بأحدهم ان يصرح أمام مندوبة وزارة الصحة في أحد مصانع حلويات الاطفال التي تنقل بالصراصير بقوله : وما الخطأ في وجود ١٠ - ١٠٠ صرصور في مصنع غداء ؟ فهل هذه مواصفة جديدة لنسبة الصراصير في الغداء اعتمدها الأمانة ؟

وكيف يتم عد الصراصير كي لا تتجاوز المئة ، هل يتم تريمها ودمغها ؟

زملائي الكرام .. لو سمح الوقت لاوردت بدل الاسباب العشرة لعدم اطمئنانني

هكذا من الأصيل

مكذباً ولكن كما قال عليه السلام ((ليظمن قلبي)) .

واناشدكم ان توجه معاً إلى قائد البلاد جلالة ملكنا المفدى بطلب تكليف من لا ترقى إلى أدائهم أية شبهة او يشوبه ظن ، من خيرة أبناء هذا الوطن الذين عرفناهم عند الخدمة واقتدناهم عند الغنم فقط لنضع فيهم ثقتنا وثقة الشعب وثقتهم على صحة وحياة أطفالنا ، وننصرف إلى بيروت آمنين وبضمان مستريحة .

حفظ الله هذا البلد وحفظ لنا جلالة ملكنا ذخراً وملاذاً في الملمات ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيدة توجان ، السيد خليل حدادين والذي يليه السيد عبدالله اخوارشيد .

السيد خليل حدادين :

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان قضايا الفساد في الدواء والغذاء التي طرحها معالي وزير الصحة كانت وما زالت حديث الغالبية من شعبنا وصحفه ، ولا اظن ان ما تطرق له بعض النواب في كلماتهم في جلسات التقه والميزانية عن الفساد ، كانوا يقصدوا به الفساد على سطح القمر ، وان ما صرح به معالي وزير الصحة والذي نعتبره صرخة ضمير اطلقها معاليه عندما لم يستطع الاصلاح للحد الذي كان يتوقع ويتمنى لما لاقى من صعوبات وعراقيل داخل وزارته وخارجها . رغم كل القوانين والانظمة التي تخوله الصلاحيات للحفاظ على الصحة العامة

دولة الرئيس

مع ايماننا بدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وحقه في الربح المشروع والنمو وذلك حقاً طبيعياً له فيجب ان يرافقه مقابل هذا الحق التزاماً حقيقياً بالمصالح الوطنية العليا وبالتالي سلامة المواطن في غذائه ودوائه .

حيث انها من المسائل الاساسية والحساسة والتي تمس حياة ابناء الوطن جميعاً الى الحد الذي يعتبر معه ان اي تلاعب في كمية ونوعية استيراد هذه المواد هو تلاعب خطير يمس امن البلد واستقراره .

ومن هنا نجدد الدعوة والتحذير من سياسة الحكومة في التماهي في التخصصية وعلى الحكومة ان تبقى الخدمات الاساسية والمواد الرئيسية والاستراتيجية في يد القطاع العام للحفاظ على النوعية والسعر المعقول .

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

و بعد ان بين معالي وزير الصحة في كلمته الفساد في الغذاء والدواء وبعد الاستماع في لجنة الخيرات الى العديد من الخبراء والمسؤولين الحاليين والسابقين ورداً على الذين يقولون ان الشركات الصانعة الاجنبية تحترم سمعتها ولا يمكن ان تصدر لنا الدواء المخالف للمواصفات نجد ان مختبر الرقابة الدوائية عند انشائه عام ١٩٧٩ مع تواضع قدراته الفنية والآلية في ذلك الوقت كان قد وجد ان ٣٥٪ من العينات مخالفة للمواصفات ، وعند شعور الشركات الاجنبية الصانعة للدواء بأن مختبر الرقابة الدوائي الاردني تطور ، تدنت نسبة

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٧/٥ م ٥٣

السيد عبدالله اخوارشيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الزملاء الافاضل

السلام عليكم مجلساً وحضوراً ورحمة الله وبركاته .

اعتذر سلفاً بشدة للاقتضاب والاختصار الذي تتصف به كلمتي ايها الاخوة لا اريد الخوض في تفاصيل شتى قد تأخذ صفة التكرار والاطالة للمادة لما وضحه الاخوان .

لذلك فاني أوجز رأيي فيما سمعنا وقرأنا ان قوانين وانظمة وزارتي الصحة والتموين يجب ان تحدث لوجود ثغرات والدليل اختلاف الاجتهادات والتفسيرات .

كما وان تشتت اجهزة الرقابة الدوائية والغذائية وتوزيع ادوار المراقبة على اجهزة متعددة مما يحبط عمل الاجهزة وعدم فعالية وصراحة قراراتها .

كما وانني لا اقتصر في هذا على هذين المرققين الهامين الصحة والتموين وانما هنالك ثغرات في كثير من قوانين وانظمة وزارات ومؤسسات هامة اخرى لها مساس بمصالح المواطن والدولة على حد سواء في حسن ادارة الوزارة او المؤسسة ونزاهة واستقامة الاجهزة العاملة فيها ولذلك فيجب سد كل الثغرات وعلى كل مسؤول التقدم بأقتراح التحديث الذي يسد هذه الثغرات وبضمن سلامة القرار العادل .

لذلك فاني اتجاوز عن كثير من التفصيلات وأقول ان هذا الوزير الذي خرج

المخالف للمواصفات من العينات المفحوصة الى ٤٪ .

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

ان ما هو معروض امامكم يحتم فتح ملف كل ما يتعلق بصحة المواطن . فالدواء واسعاره والمستشفيات الخاصة والعامة وكلفة العلاج والعمليات والخدمة الفندقية فيها كلها امور لا بد من مراجعتها وتصويب اوضاعها بعد ان كل المواطن من التذمر وعدم القدرة على ثمن الدواء واجور العلاج مما يقودنا الى المطالبة بالاسراع بتشريع قانون التأمين الصحي الشامل وقانون منع الاحتكار لرفع المعاناة عن كاهل المواطن .

ان ما نحن بصده اليوم يجب ان لا نمر عليه مرور الكرام والذي يمس صحة المواطن وجيحه وعلى ممثلي الشعب في السلطة التشريعية وعلى السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة والسلطة القضائية ممثلة بالنائب العام ، العمل بكل جدية للوصول الى الحقيقة واطلاع الشعب عليها ومحاسبة كل من ثبت ادائته واذا تبين ان هناك قصوراً من الحكومة فنواب الشعب مطالبين باعادة طرح الثقة بها .

وفي الختام فاني اثنى شجاعة واقتداء ووطنية معالي وزير الصحة وحرصه على صحة المواطن وامن واستقرار الوطن .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً لك ، السيد عبد الله اخوارشيد والمتكلم الذي يليه السيد علي الشطي .

هكذا من الاصل

من رحم هذه الحكومة سابقة يسجل بتصرّحاته مرقفاً لصالح هذه الحكومة أو ضدها سواءاً شاء أم لم يشأ سواء بلغ الكمال بتصرّحاته أو أنها مجرد إشارة تنبيه لبعض مواقع الفساد والجشع والغش وله منا في الحالين كل الشكر والتقدير على هذا الاختراق الجسور وهنا أجد ان الوقت قد حان لتعاون السلطات الثلاث تعاوناً وثيقاً وأن تحدث بعض القوانين والأنظمة أو وضع قوانين جديدة ان اقتضى الأمر وهذه مسؤولية مشتركة لا مناص للهرب منها ابداً .

ومن هذا المنطلق فاني اوجز واقول اني ارى مايلي :-

اولاً : استجابة لهذه القضية المثارة أمام المجلس النيابي فاني ارى تسمية الأسماء بوضوح وان يتم التحقيق معهم فوراً بوقائع محددة وان يتحمل الوزير مسؤولية اثبات الأدانة بما يملك من وسائل وهنا يجب ان يعلم المسؤول والمواطن بان الديمقراطية تعني حقوقاً متبادلة لا يمكن التساهل فيها ابداً .

وقد أصبحت القضية قضية وطنية .

ثانياً : ان يطلب من النيابة العامة او محكمة امن الدولة تشكيل هيئات تحقيق فورية من جهازيهما لتتولى تحديد المسؤولية القانونية بأسرع وقت ممكن لما يحال اليها .

ثالثاً : وعطفاً على ما ذكرته اعلاه ومن موقع امانة المسؤولية فاني ارى اعادة تشكيل لجنة هذه الحكومة بما يضمن لها دعماً برلمانياً قويّاً بتشجيعاً احرامي لأشخاصها وجهودهم

وذلك لتتمكن من ان تنهد في عملها بطريقة المنهج ، قبل ان يدب الجمود في اجهزة الدولة وتبقى رهينة السؤال والحوار عليه والتصرّيح والاستجواب والمناقشة والاشاعات هو شكل خطير لا نرضاه ونحن نجبر عليه احياناً قسراً وعلينا اجهزة حكومية ونواباً شعب ومواطنين أن نسمي لأ مثل السبل لحفظ مسيرة بلدنا الكريم واستمرار امته من كل الجوانب في ظل البيت الهاشمي الكريم .

والله من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام
شكراً لك ، السيد علي الشطي يليه الدكتور مصطفى الشنيكات .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد أطلعنا وأطلع معنا العديد من ابناء شعبنا الوفي على تصرّحات معالي وزير الصحة الاخيرة حول فساد الاغذية والادوية التي يتناولها المواطن في بلدنا وما اثارته هذه التصريحات من ردود فعل متباعدة ، وما احدثته من خوف وقلق لدى المواطنين وعدم اطمئنانهم لما يتناولونه من غذاء ودواء .

كما استمعنا قبل ايام الى حديث الوزير نفسه عن الموضوع ذاته ، والذي أزال جزءاً

كبيراً من الغموض والتشويش الذي نتج عن تصرّحات الوزير الصحفية وان هذا الحديث ساهم الى حد كبير في كشف بعض الحقائق المتعلقة بالموضوع والتي نبحت عنها ، رغم ان الحديث تطرق الى مخالفات يحصل بعضها الآن وبعضها الآخر حصل في عهد حكومات سابقة .

كما تحدث معاليه عن ضعف الرقابة وعن نقص الاجهزة المخبرية وعن قصور القوانين والتشريعات وعن جشع بعض التجار والمستوردين ، وتحدث كذلك عن مخالفات عديدة في مجال الصحة والدواء والغذاء وظني بأنها كفيلة بان تحيل كل المتورطين فيها الى القضاء لكي ينالوا جزاء ما يستحقونه .

ان مصلحة الوطن وصحة المواطن يجب ان تأتي في المقام الاول في كل حساباتنا واجتهاداتنا ، واجتهادي ان تصرّحات وزير الصحة قد جاءت انطلاقاً من انحيازه لمصلحة الوطن وصحة المواطن ، لذا فانه بات من حق هذا المواطن ان يعرف كل الحقائق المتعلقة بموضوع صحته وغذائه .

ولكن أيها الاخوة اسمحوا لي ان اقول لكم بانها لبادرة جديدة بل وغريبة ان يقوم أحد المسؤولين الكبار في جهازنا التنفيذي وهو على رأس عمله هذا الجهاز الذي عودنا دائماً على تلميع صوته ، وانه دائماً على حق ، حتى ولو كان خطاه واضحة وضوح الشمس ، أو حتى لو كان هذا الخطأ قاتلاً بحق المواطن المسكين الذي هو غالباً على باطل أو أنه هو الخطيء .

ان هذا الحدث جاء ليعلن حق المواطن

وجاء ليكشف غطاء قبيلاً تخفى تحته متاجرون بأرزاق وحياة المواطن المسكين لسنوات طويلة ، وجاء كذلك ليؤكد بان ما حصل لا يمكن احتماله ولا يمكن السكوت عليه بعد الآن .

لقد كان الحدث واضحاً بان الحد تجاوز القدرة على متابعته او الوقوف عليه او التخابل معه بسلطة او قمع او اتخاذ اجراءات ما ، لانه كما قيل ان هنالك حيتان اينما ولينا وجوها ليس في هذه القضية بالتحديد ولكن في قضايا كثيرة لم يحاسب اصحابها حتى الآن ، واذا أردتم المزيد من المعلومات عن هذه القضايا الكثيرة فاذهبوا الى الاغوار والى مراكز تسويق المنتجات الزراعية واسألوا عن المتاجرين بأرزاق منتجات المزارعين من تجار وغيرهم .

واسألوا كذلك عن الحيتان وعن مصاصي الدماء الذين استولوا وما زالوا حتى الآن يطاردون مواطني الاغوار الغلابي في أرضهم وفي ماءهم وارزاقهم .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام ،

ان ماقاله معالي الوزير لم يأت من فراغ ولم يكن نزوة يريد منها الظهور والبروز حتى يشار اليه بالبنان ، فمركزه وهو وزير للصحة يكفيه الظهور والبروز ونشاطه اليومي المشهود له به يكفيه ايضاً لان يشار اليه بالبنان ، ولكن غيره الرجل على مصلحة بلده وابناء شعبه جعلته يخرج عن طوره ويعتمد عن سلوك الطرق التقليدية في عرض القضايا والمشاكل المختلفة مما جعل البعض يثور عليه ويقف في وجهه حتى حداً ببعض ان يتهم الوزير نفسه ،

هكذا من الأهل

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

بالرغم من كل ما ذكرت ، فإن مصلحتنا الوطنية فوق كل المصالح ، وإن مصلحة أبناء هذا البلد مرتبطة بمصلحة هذا الوطن ، فلا يمكن فصل الاثنين عن بعضهما ، فالإنسان أغلى ما نملك ، وإن هذا الإنسان الذي نعتز به ونندفع عنه ، لا يكون حراً كريماً ولا يستطيع الحفاظ على حقوقه ومكتسباته ولا يأمن على صحته وغذائه دون وجود وطن قوي يتمتع بالأمن والاستقرار ، يسود فيه القانون وتظهر فيه دولة المؤسسات لتمارس هذه المؤسسات دورها المنوط بها في تطبيق القانون على الجميع دونما استثناء ، والذي أدى عدم تطبيقه بالشكل المناسب في بعض الأحيان إلى بروز بؤرة الفساد هنا وهناك ، حتى أصبح هذا الفساد عند بعض الناس أمراً مألوفاً ولا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن العيش بدونه .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

ليس الهدف من مناقشة السياسة الدوائية والغذائية هو أن نقف نحن والحكومة على طرف نقيض في هذا الموضوع الوطني الخطير ، بل يجب أن نتعاون نحن والحكومة من أجل أن نصل ويصل معنا كل المواطنين إلى الحقيقة التي أصبح الكل يبحث عنها ، فنحن نستطيع أن نتعايش مع أي حقيقة مهما كانت مرة أو مؤلمة ، أما التمادي في التعمية فهذا أمر لا يمكن السكوت عليه .

المهم أن نضع الأمور في إطارها الصحيح دون مبالغة أو تهويل ، حيث إن كشف الحقائق هو وحده الذي يؤهلنا لتجاوز هذه القضية ، والتأكد من أن غذائنا ودوائنا في مأمن من مخطئ الغالبين ونجسب الجشعين .

إن هذا الموضوع لم يكن وليد ساعته ، بل هو تراكمات سنين طويلة ساهم فيها غياب الرقابة الصارمة وغياب التشريعات الرادعة أو ضعفها وأحياناً عدم تطبيقها بالوجه الصحيح ، إضافة إلى أن هنالك فئة من الجشعين أصحاب النفوس المريضة التي تريد أن تتي امبراطورياتها الاقتصادية والاجتماعية على حساب مصلحة الوطن والمواطن دونما رادع من دين أو ضمير أو تقوى الله عز وجل .

لهذا فانه بات من الضروري أن نجعل من هذا الحدث نقطة مراجعة وتقييم لمسيرتنا ، حيث نقف عند العيوب والثغرات ونعمل على تصحيحها وتصويبها مهما كان مصدرها لا أن نمر عنها مر الكرام ، وهذا لن يكون بالكلام والاماني وحدها بل لابد من مجموعة من الاجراءات لازالة الخوف والقلق الحاصلين لدى المواطنين ، والمعالجة الاخطاء السابقة وتلافى حدوث أي تجاوزات أو مخالفات مستقبلاً .

ومن هذه الاجراءات :-

(١) العمل على تأسيس دائرة للغذاء والدواء تكون مسؤولة عن مراقبة الادوية والاغذية المصنعة محلياً والتدقيق مع المستورد منها ، وذلك من خلال دمج الدوائر المعنية المتعددة المعنية بهذه القضية واعطاء الصلاحيات اللازمة لانجاح وتطوير عمل هذه الدائرة .

(٢) وضع قانون يكفل ضمان الرقابة على الادوية والاغذية بما يضمن عدم وصول الادوية والاغذية الى المواطن الابعد التأكد من جودتها وصلاحياتها للاستهلاك البشري .

بعد هذا وذاك ، فانه ومن أجل الوصول الى الهدف المنشود وبالسعة المطلوبة فاني

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٥٧

آخر المتحدثين الدكتور مصطفى الشنيكات .

الدكتور مصطفى الشنيكات :

دولة الرئيس

السادة النواب الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بادىء ذي بدء لا يسعني الا ان اشكر معالي وزير الصحة على اثارته لهذه القضية الهامة كما لا يسعني الا ان اشكر صحافتنا والصحفيين الملتزمين بقضايا الوطن والمواطنين لما اثاروه بصدق وانتماء لهذه القضية .

دولة الرئيس

السادة النواب الافاضل ،،

ليست هذه القضية الاولى والوحيدة التي تتعلق بالفساد في الاردن بل هي الفساد له تاريخه الطويل ونستذكر بهذه المناسبة قضايا الفساد المالي والاداري أو المتاجرة بالمواد الغذائية والادوية الفاسدة التي حصلت عبر السنين الماضية ومنها ما حصل بالامس القريب باكتشاف جريمة استخدام صهاريج النضج لنقل مادة السمعة من ميناء العقبة إلى تجار المراء الغذائية ومحلات الحلوى واليوم يكشف معالي الوزير عن فاجعة جديدة بانتشار الغذاء والدواء الفاسدين في الاسواق وعدم خضوع تجار هذه المواد للشروط الصحية ، وقصور القوانين والتشريعات في التصدي لهذه المظاهر الخطيرة على حياة المواطنين ان افلات الحيتان وهذه الرموز المستضلة من العقاب الرادع في السنوات الماضية شجعهم وامثالهم بمواصلة ارتكاب الجريمة من أجل الربح الفاحش

اقترح ، إحالة الموضوع الى القضاء الاردني الذي نشهد جميعاً بنزاهته وذلك من خلال تشكيل لجنة قضائية لبحث الموضوع برمته من أجل التدقيق والتأكد مما قيل ومحاسبة كل مسؤول عن التلاعب في مقدرات الوطن وصحة المواطن ان ثبت ان هنالك تلاعب في هذه الامور من أي كان ، وذلك انطلاقاً من حيادية هذا القضاء وتوفر الوقت اللازم لاعمال التحقيق والتدقيق لديه ومن أجل التفرغ لدراسة هذا الموضوع كما ان توفر الخبرة الفنية لدى الجهاز القضائي تجعل منه مؤهلاً لان يقوم بواجباته خير قيام في هذه القضية وغيرها .

على الرغم من ان تحويل القضية الى القضاء لا يعني انتقاصاً من قدرة مجلسنا النيابي للاضطلاع بمسؤولياته تجاه هذا الموضوع أو غيره ، لكن ضيق الوقت لدى العديد من السادة النواب وعدم توفر الامكانيات الفنية قد تبطئ من سرعة انجاز هذه المهمة الوطنية ، وفي الوقت نفسه اطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق نيابية من أجل التحقيق والتأكد من صحة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ، وإن يكون عملها رديفاً لعمل لجنة التحقيق القضائية ، وذلك حتى يكون للمجلس دور في الحصول على المعلومات والتثبت منها ..

سائلا الله عز وجل ان يحفظ هذا البلد من كل سوء ومكروه وإن يجنبه واهله حقد الحاقدين ومكر الماكربين وعبث العابثين ، وإن يديم عليه أمنه واستقراره في ظل قيادته الهاشمية الحكيمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،

هكذا من الأصيل

والسريع لتكديس الثروة بطرق غير مشروعة
أيها السادة

ان الفساد لا يهبط علينا من السماء
وانما هناك فئات طفيلية عشت بين طيات
الجهاز الاداري البيروقراطي وبين افراد
الاجتمع ... شكلوا حالة من الفساد طالت
في زمن ان الاحكام العرفية وانعدام الرقابة
الشعبية جملة من القوانين والانظمة التي
شكلت ولهذه اللحظة غطاء قانونياً للكثير من
عمليات الفساد والغش والتي يدفع ثمنها
الوطن و المواطن .

ان معايير الفساد في هذه القضية
والقضايا الاخرى اضافة للجوانب القانونية
يجب ان تكون اخلاقية وانسانية .

من هنا فأنتي سأتناول قضية الفساد
المطروحة أمامنا والتي تتعلق بقوت الشعب
ويدونه كقضية إنسانية واخلاقية خطيرة تمس
حياة الانسان بشكل مباشر ، ولن أتوقف كثيراً
عند اجراءات قانونية متبعة هنا وهناك لان هذه
الاجراءات وللأسف تحولت بدل ان تكون اداة
وقاية للمواطنين من تناول أغذية وادوية فاسدة
إلى وسيلة للتغطية على الفساد والخناس والا
كيف نفهم ان تتعالج المميزات في الجمارك
والصحة والتموين تختلف في نتائجها عن
بعضها البعض كما اشار وزير التموين في
المقابلة التلفزيونية التي شاركه بها وزير
الصحة ... لا استطع ان اتصور هذه النتائج
المتخلفة .. خاصة ان هذه المميزات تعتمد
شروط ومواصفات دولية ... ان الاحتمال
الوحيد لهذه الاختلافات هو تلاعب
الأشخاص القائمين على هذه المميزات

بالتنازع خدمة لاغراضهم الجشعة وانفسهم
المرضية .

سيدي الرئيس ... السادة النواب
الافاضل

إن قضية كهذه لا تختمل تقديم
تنازلات فنحن لا نتحدث عن قضية سياسية او
اقتصادية يمكن الوصول الى حل وسط
ازالها .. فالمواصفات الدولية تضع حداً
فاصلاً بين المواد الصالحة للاستخدام البشري
والمواد الفاسدة وعلينا ان نتمسك بالشروط
والمواصفات الدولية ... وتقدم لآباء شعبنا
غذاء ودواء بنفس الشروط التي تقدم لشعوب
البلدان الصانعة .

وهذا يتطلب اصدار القوانين
والتشريعات والانظمة الخاصة التي تضمن
تنفيذ سياسة غذائية ودوائية مطابقة للشروط
الصحية ضمن المواصفات الدولية ، وبالايسار
المناسبة مع المراقبة الشديدة وهذا يقتضي
ضرورة تطهير الجهاز الاداري من العناصر
الفاسدة والمفسدة وتحديده وتطويره ليمكنه من
القيام بدوره بشكل صحيح .

دولة الرئيس حضرات النواب
الافاضل

كما ذكرت آنفاً فإن الفساد ليس جديداً
وهذا البلد والضجة التي أحدثتها تصريحات
معالي وزير الصحة ناشئة عن كون هذه القضية
تتعلق بحياة الناس مباشرة وكونها صدرت من
أحد رجال السلطة التنفيذية وهو على رأس
عمله .. وهذه بادرة تحدث لأول مره في بلدنا
واننا نشد على يد معالي الوزير وندعوا الجميع
للتوقف إلى جانبه حتى يتحول موقف الوزير

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٥٩

اخرى اكثر امنا (الا انها اقل ربها ... اذن
هكذا يتعامل هؤلاء .

وبهذه المناسبة فقد تم توجيه رساله
لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ من قبل
الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئة ...
اشارت فيها إلى ان استخدام مبيدات الافات
الزراعية بدون مراقبة ذكية ومستمر ينعكس في
السلسلة الغذائية النباتية والحيوانية ويتحول
بالتالي لاضرار مباشرة وغير مباشرة على صحة
الانسان والحيوان .

واشارت لسلسلة من انواع المبيدات
المستعملة في مكافحة الآفات الضارة بالصحة
العامة والآفات المنزلية والتي اثبتت الابحاث
العلمية في الاردن إلى وجود مشكلة تلوث
بمبيدات المبيدات في محاصيلنا الزراعية في
الغور والشفاء وانها تؤدي لتلوث المياه والتربة
وجسم الانسان .

وقد اشارت اللجنة لسلسلة من
الاقتراحات الواجب اجرائها لتفادي أخطار
هذه المبيدات والتوقف عن استعمالها خصوصاً
وان ثمة في السوق بدائل لها .

وكانت الجمعية قد أوصت بتشكيل
لجنة علمية فنية لدراسة هذه المشاكل واتخاذ
الاجراءات المناسبة ورفع النتائج لرئاسة الوزراء
والسؤال يكمن اين وصلت هذه اللجنة في
عملها ، وما هي الاجراءات التي اتخذتها على
ضوء النتائج التي توصلت لها .

سيدي الرئيس .. السادة النواب
الافاضل

ان هذه القضية التي امامنا اثارت لدى

إلى عرف وتقليد يقتدى به الآخرون في
السلطة التنفيذية ونطالب الحكومة في الكشف
عن اي خلل او فساد في اجهزتها المختلفة ...
اننا نحى معالي الوزير ونشمن له موقفه ونقدر
عالياً الروح الوطنية والانسانية والشعور
بالمسؤولية التي يتمتع بها معالي الوزير

ونقول للحيتان وانصارهم ان الوزير لا
يقف في هذه القضية لوحده فالأغلبية الساحقة
من شعبنا تقف الى جانبه وإلى جانب كل
الشرفاء والمتمين لوطنهم وشعبهم .. ونقول
للحيتان وأنصارهم ان هذا الشعب لم يتحول
إلى اسماك يسهل على هؤلاء الحيتان ابتلاعها ...
فشعبنا الاصيل قادر على مقارعتهم واجتثاثهم
واحقاق الحق وإزهاق الباطل .

سيدي الرئيس .. السادة النواب
الافاضل

إن انظار شعبنا تتجه نحو هذه القبة
وتتابع باهتمام بالغ هذه القضية ... لذا علينا ان
تتحمل مسؤوليتنا وان نكون ضمير شعبنا
ونثبت لهم اي لشعبنا اننا بحجم الثقة التي
أولونا أباها .

فالحفاظ على حجة مواطنينا تقتضي
التطرق لقضايا كثيرة فهناك مافيات في جميع
القطاعات الاقتصادية فعلى سبيل المثال في
القطاع الزراعي حيث يقوم في المواد الزراعية
باغراق البلد بمئات الاصناف من المبيدات
الحشرية ذات السمية العالية والتي تؤدي الى
متبقيات سمية عالية في المنتجات الزراعية
وتؤدي الى اخطار كبيرة على الصحة بالاضافة
الى السمعة الغير جيدة لانتاجنا في الاسواق
الخارجية (بالرغم من وجود مبيدات حشرية

هكذا يتعامل هؤلاء

احدى الصحف السويدية تقريراً ان دماً ملوثاً ب (HIV) اي بالايذ قد تم شحنه للاردن ولبلدان اخرى في الشرق الاوسط)) ، وهذا ادعاء خطير للغاية يستلزم التأكد من صحته ورد فعل ملائم من جانب الحكومة ومع ذلك ورغم خطورة الامر لم يصدر اي رد فعل لغاية الآن .

لماذا اسعار الادوية المشابهة في التركيب و الكمية مختلفة الاسعار بالرغم من انتاجها محلياً .

ماذا يعني هذا ...

ان قناعتي بالنسبة لهذا ان الخلل في الرقابة الدوائية ... امثلة كثيرة واسئلة كثيرة أمام الحكومة للأجابة عليها .

سيدى الرئيس السادة النواب
الافاضل

ان بروز هذه القضية تكشف بوضوح عن خطأ خروج قطاع الدولة من سوق التجارة الخارجية .. مما يستدعي اعادة النظر في هذه السياسة ليس بهدف منافسة التجار بل لتوفير افضل الشروط والمواصفات الدولية وب الاسعار المناسبة ، لأرغام التجار على تقديم شروط مشابهة ولكي لا يخضع المواطنون لأبتراز التجار ، كما هدد بعضهم بأنهم سوف يتوقفوا عن استيراد المواد الغذائية في شهر رمضان اذا لم تتراجع الوزارة عن شروطها .

- في هذا المجال -

اتنا نطالب الحكومة بأيراد أسماء هؤلاء الحيتان وتقديمها لمجلس النواب

العديد من أوساط شعبنا شؤون وشجون حول تصرفات الحيتان والاحتكاريين الذي يضغطون على القطاعات الانتاجية خاصة الزراعية حيث يعاني المزارعون الآخريين عدم تسويق بضاعتهم وارتفاع كلفة مدخلات الانتاج الزراعي والتضييق عليهم في مجالات التسويق الداخلية والخارجية حيث ارتفعت أجور النقل البري من الاردن الى دبي من (٨٠٠) دينار الى (٣٢٠٠) دينار أجرة وسيلة النقل هذا الاحتكار وهذه الحيتان من يدعمها انها اتت بقرارات حكومية وكما وارتفعت كلفة الشحن الجوي الذي عنده امتياز بشحن المنتجات الاردنية لكن مع هذا الامتياز اخذ يحتكر هذا الشحن ورفع اجره الى ارقام خيالية وصلت ان منتجاتنا لا تستطيع ان تصدر حيث انها لا تنافس في الخارج ... نعم ايها السادة انها سياسة موجهة لضرب الانتاج وتدمير القطاع الزراعي ... والانفراد او بالاستيراد من الخارج لو في مافيا استيراد المواد الغذائية خاصة وأن هذه المافيات مرتبطة بمافيات عالمية مدعومة من قبل بعض الدول الكبرى والتي تحول سفراؤها الى أنصار ومدافعين عن هؤلاء المحتكرين وقائم ممثلين لهذه المافيات في الاردن وليسو سفراء فيه ان الحل الامثل لمشكلة الغذاء في الاردن تكمن في تطوير القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وحماية هذا القطاع من المافيات التي تحاول تدميره .

وأود ان نشير استناداً لما اورده جريدة (Jordan times) في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١/٣١ بقلم وليد السعدي فيما يلي :

هذا الحيتان الذي في الصيف الماضي نشرت

محضر الجلسة السابعة عشرة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ م ٦١

مرة ثانية شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً لك ، ماذا يا أخ محمد لماذا نقطة نظام قل تريد ان تتكلم ، اما نقطة نظام ما في .

السيد محمد داوديه : (٤٠) واحد في المجلس لماذا يخرجون بذلك تسيطر عليها يا دولة الرئيس ، يعني يأتي الواحد ويلقي خطابه وبظل خارج المرة القادمة في كم واحد عندما يبدأون الكلام ، لازم تقاطع الجلسة ونخرج .

دولة رئيس المجلس : سوف نستأنف الجلسة غداً الساعة الرابعة بعد الظهر .

- ونطالب وزير الترمين بتقديم بيان عن أوضاع الغذاء في الاردن مثلما تحدثت عنه الكثير الصحافة الاردنية

سيدى الرئيس

السادة الافاضل

لا أريد ان تقتصر اجراءات مجلس النواب على هذه الخطابات وينتهي الامر وانما نريد متابعة هذا الموضوع من خلال لجنة مشتركة من الحكومة والنواب بالاضافة الى ذوي الخبرة من العناصر الشريفة في بلدنا القيم للتحقيق في جميع الحالات الواردة في ملف معالي وزير الصحة ، وأي حالات ترد لها من المواطنين أو اي جهة أخرى ونشر نتائج هذه اللجنة بوسائل الاعلام المختلفة وأحالتها الى القضاء .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس

طاهر المصري

هكذا من الأصل